تقـــريـــر
مجلس الوصـايـــة

٢٣ حزيران / يونيه ١٩٧٣ ـ ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤

الجمعيـــة العامـــة

الوثائق الرسمية : الدورة التاسعة والعشرون

الملحق رقم ٤ (A/9604)

الأمـــم المتحدة

نيويورك . ١٩٧٥

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــة

تتـألف رموز وثائق الأمـم المتحـــدة من حروف وأرقـام .
ويعنـي إيراد أحـد هـذه الرموز الاحـالة الى إحدى وثائق
الأمـــم المتحـــدة

Digitized by UNOG Library

[لغة الأصل : الانجليزية/الفرنسية]

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
الباب الأول ـ تنظيمات مجلس الوصاية وأعماله		١
الفصل الأول ـ تنظيمات المجلس	١ ـ ٨	٢
ألف ـ أعضاء المجلس	١	٢
باء ـ أعضاء مكتبه	٢	٢
جيم ـ دوراته وجلساته	٣ ـ ٤	٢
دال ـ اجراءاته	٥	٣
هاء ـ علاقاته مع مجلس الأمن	٦	٣
واو ـ علاقاته مع الوكالات المتخصصة	٧ ـ ٨	٣
الفصل الثاني ـ دراسة التقارير السنوية	٩ ـ ١٥	٤
الفصل الثالث ـ دراسة الالتماسات	١٦ ـ ٢٠	٦
الفصل الرابع ـ زيارات الأقاليم المشمولة بالوصاية		٨
بعثة الأمم المتحدة الزائرة الى بابوا غينيا الجديدة	٢١ ـ ٢٧	٨
الفصل الخامس ـ نيل الاقليمين المشمولين بالوصاية الحكم الذاتي أو الاستقلال ، وحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فيهما	٢٨ ـ ٣٣	١٠
ألف ـ نظرة عامة	٢٨ ـ ٣٠	١٠
باء ـ التعاون مع اللجنة الخاصة بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	٣١	١٠
جيم ـ قرار الجمعية العامة ٣١٠٩ (د ـ ١٨) بشأن مسألة بابوا غينيا الجديدة	٣٢ ـ ٣٣	١١

Digitized by UNOG Library

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
الفصل السادس ـ المسائل الأخرى التي نظر فيها مجلس الوصاية	٣٤ ـ ٥٩	١٣
ألف ـ التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لسكان الاقليمين المشمولين بالوصاية	٣٤ ـ ٤١	١٣
باء ـ نشر المعلومات عن الأمم المتحدة وعن نظام الوصاية الدولي في الاقليمين المشمولين بالوصاية	٤٢ ـ ٥٠	١٤
جيم ـ التعاون مع لجنة القضاء على التمييز العنصري	٥١ ـ ٥٤	١٥
دال ـ عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري	٥٥ ـ ٥٩	١٦
الباب الثاني ـ الأوضاع القائمة في بابوا غينيا الجديدة ...		١٨
مقدمة	٦٠ ـ ٦١	١٩
ألف ـ نظرة عامة	٦٢ ـ ٧٨	١٩
باء ـ التقدم الدستوري والسياسي	٧٩ ـ ١٣٢	٢٣
جيم ـ التقدم الاقتصادي	١٣٣ ـ ١٦٥	٣٤
دال ـ التقدم الاجتماعي	١٦٦ ـ ١٧٢	٤٢
هاء ـ التقدم التعليمي	١٧٣ ـ ١٧٨	٤٣
واو ـ التطورات الدستورية والتقدم نحو الاستقلال	١٧٩ ـ ٢٣٩	٤٥
خارطة		٦٣

Digitized by UNOG Library

الباب الأول

تنظيمات مجلس الوصاية وأعماله

Digitized by UNOG Library

Digitized by UNOG Library

الفصل الأول

تنظيمات المجلس

ألف ـ أعضاء المجلس

١ ـ كان مجلس الوصاية في ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ يتألف على النحو التالي :

العضوان القائمان بادارة الأقاليم المشمولة بالوصاية

استراليا
الولايات المتحدة الأمريكية

الأعضاء الذين ورد ذكرهم بالاسم في المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة ولا يقومون بادارة أقاليم مشمولة بالوصاية

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
الصين
فرنسا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

باء ـ أعضاء مكتبه

٢ ـ تم انتخاب السير لورنس مك انتاير (استراليا) رئيسا والسيد جيمس موراى (المملكة المتحدة) نائبا للرئيس لدى ابتداء الدورة الحادية والأربعين ، في ٣ حزيران / يونيه ١٩٧٤ .

جيم ـ دوراته وجلساته

٣ ـ عقد المجلس الجلسات التالية خلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير : الدورة الحادية والأربعون (الجلسات ١٤٢١ الى ١٤٢٩ ، من ٣ الى ١٤ حزيران / يونيه ١٩٧٤ ، والجلسات ١٤٣٠ الى ١٤٣٤ ، من ١٥ الى ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤) .

Digitized by UNOG Library

٤ــ عقدت جميع الجلسات في مقر الأمم المتحدة .

دال ــ اجراءاتــــــه

٥ــ لم يدخل المجلس أى تغيير على الاجراءات خلال الفترة المستعرضة .

هــاء ــ علاقاته مع مجلس الأمن

٦ــ بناء على المادة ٨٣ من ميثاق الأمم المتحدة وعلى القرار ٧٠ (١٩٤٩) الذى اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤١٥ المعقودة في ٧ آذار/مارس ١٩٤٩، وقرار مجلس الوصاية ٤٦ (د ــ ٤) المؤرخ في ٢٤ آذار/مارس ١٩٤٩ ، واصل مجلــــــس الوصاية أداء للوظائف التي تضطلع بها الأمم المتحدة بموجب نظام الوصاية الدوليــة والمتصلة بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في اقليم جزر المحيــط الهادئ المشمول بالوصاية ، ورفع تقريرا عنها الى مجلس الأمن (١) ،

واو ــ علاقاته مع الوكالات المتخصصـــة

٧ــ اشترك في أعمال المجلس ممثلو كل من منظمة العمل الدولية ، ومنظمـــــة الأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، ومنظمة الصحـــــة العالميــة .

٨ــ وقدمت منظمة الصحة العالمية ملاحظات خطية بشأن الأوضاع القائمة فـــي اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية(T./1.753) . وأدلى ممثل منظمة الصحــة العالمية ببيان عن الأوضاع القائمة في ذلك الاقليم أثناء الجلسة ١٤٢٦ التي عقدها المجلس في ٧ حزيران/يونيه ١٩٧٤ .

---

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة التاسعة والعشرون الملحـــــق الخاص رقم ١ (S/11415)

Digitized by UNOG Library

الفصل الثانـــي

دراسة التقاريـــر السنويـــــة

٩ــ عرض على مجلس الوصاية التقريران السنويان اللذان قدمتهما السلطتـــان القائمتان بادارة بابوا غينيا الجديدة (T/1751 و Add.1 و 2) واقليم جزر المحيـــط الهادئ المشمول بالوصاية (T/1752).

١٠ــ وتلقى الأمين العام في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ التقرير السنوى عـــن ادارة بابوا غينيا الجديدة الذى يشمل السنة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٣. وترد تفاصيل دراســة مجلس الوصاية للتقريـر السنوى الذى قدمته الولايات المتحدة عـــن اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية في تقرير مجلس الوصايـــة الـى مجـــلس الأمـــن (٢) .

١١ــ وكان الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة أثناء النظر في التقريـــــر السنوى عن بابوا غينيا الجديدة هو السيد البرت ماورى كيكي ، وزير الدفاع والعلاقات الخارجية والتجارة في بابوا غينيا الجديدة . وكان يساعده خمسة مستشارين وهـــم : السيد مكاكنزى دوغي ، العضو الاقليمي في مجلس النواب عن المقاطعة الشماليـــة ؛ والسيد بولياس ماتاني ، وكيل وزارة الانماء التجارى ؛ والسيد توماس توبنبن ، مساعـــد وكيل الوزارة لشعبة المنظمات الدولية في وزارة العلاقات الخارجية والتجارة ؛ والسيد رالف كاريبا ، سكرتير أول في البعثة الدائمة لاستراليا لدى الأمم المتحدة ؛ والسيـد بيتر بيبول ، سكرتير ثالث في سفارة استراليا في واشنطن . ودرس مجلس الوصاية التقرير في جلساته من ١٤٣٠ الى ١٤٣٣.

١٢ــ وفي الجلسة ١٤٣٣ المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، عيّن المجلس لجنة صياغة تتألف من المملكة المتحدة والولايات المتحدة لكي تقوم ، على أساس المناقشات التي دارت في المجلس ، بتقديم النتائج والتوصيات بشأن الأوضاع القائمة في بابوا غينيا الجديدة وكذلك بوضع التوصيات بشأن الفصل المتعلق بالأحوال السائدة في ذلك الاقليم لادراجه في تقرير المجلس الى الجمعية العامة .

---

(٢) المرجع نفسـه .

Digitized by UNOG Library

١٣ــ وفي الجلسة ١٤٣٤ المعقودة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، درس مجلس الوصاية تقرير لجنة الصياغة (T/L.1190 بصيغته المنقحة) واعتمد النتائج والتوصيات الواردة فيه . كما اعتمد المجلس ، بناءً على توصية لجنة الصياغة ، وثيقة العمل المنقحة عن الأوضاع القائمة في بابوا غينيا الجديدة (T/L.1186 و Add.1 و 2) بوصفها النص الأساسي للفروع المتصلة بالموضوع الواجب ادخالها في تقريره الى الجمعية العامة، وقرر ادراج النتائج والتوصيات في نهاية كل من الفروع المتعلقة بها . وأقر المجلس تقرير لجنة الصياغة بأغلبية ٣ أصوات مقابل لا شيء وامتناع عضوين عن التصويت .

١٤ــ وصرح ممثل استراليا معللا تصويته بأن وفده ، تمشيا مع موقفه التقليدي، امتنع عن التصويت على التقرير . فهو اذ يمثل السلطة القائمة بالادارة في المجلس ويشارك كليا في مداولاته بموجب التزاماته فان وفده لا يسعه أن يقوم رسميا بوضع توصيات للسلطة القائمة بالادارة التي هو ممثل لها . بيد أن ممثل استراليا أكد للمجلس أن السلطة القائمة بالادارة وحكومة بابوا غينيا الجديدة ستدرسان بدقة تقرير المجلس وستنظران بعين الايجاب في توصياته .

١٥ــ ونظر مجلس الوصاية في مشروع تقريره الى الجمعية العامة (T/L.1189) في جلسته ١٤٣٤، واتفق في تلك الجلسة على أن يدرج في الفروع المناسبة من التقرير ملاحظات أعضاء المجلس التي تعكس آراءهم الشخصية . وفي نفس الجلسة أقر المجلس مشروع التقرير بأغلبية ٤ أصوات مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن التصويت .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث

دراسة الالتماسات

١٦ — يتناول تقرير مجلس الوصاية الى مجلس الأمن (٣) مسألة النظر في الرسائل والالتماسات المتصلة باقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية كما يتناول دراستها . وفيما يتعلق باقليم بابوا غينيا الجديدة ، درس المجلس ثلاث رسائل كانت قد عممت في الوثائق T/COM.8/L.8 الى T/COM.8/L.10 بموجب المادة ٢٤ من نظامه الداخلي . وفيما يلي تفصيل تلك المراسلات .

١٧ — في رسالة مؤرخة في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٧٤ موجهة الى مجلس الوصاية (T/COM.8/L.8) ، بعث السيد ان ج .كولا بوب و ر.ج . سيياوك ، وهما رئيس الحزب المتحد ، فرع كاركار ، وأمينه ، بنسخة من رسالتهما الى الوزير الأول لبابوا غينيا الجديدة . وأشارت الرسالة الموجهة الى الوزير الأول الى اجتماع عام عقده فرع الحزب في كركار في ٢٤ آذار/مارس ١٩٧٤ لمناقشة الموعد المقترح لاستقلال بابوا غينيا الجديدة . وهو ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ . وتقول الرسالة أنه تم اعتماد اقتراح اثناء الاجتماع يؤيد تأجيل الاستقلال الى موعد لاحق ويدعو الى اجراء استفتاء قبل تحديد موعد الاستقلال .

١٨ — وفي رسالة مؤرخة في ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٤ ، موجهة من رابطة مادانغ لرجال الأعمال المحليين الى الأمين العام للأمم المتحدة (T/COM.81/L.9) ، احتج موقعوا الرسالة على ما اعتبروه محاولة ، جرت أثناء الاجتماع السنوي الذي عقده حزب التقدم الشعبي في ٧ حزيران/ يونيه ١٩٧٤ ، للتأثير على الشعب ودفعه الى التصويت ضد الاستقلال . وصرحوا بأن هذه الحركة مجحفة باستقلال بابوا غينيا الجديدة وتهدف أيضا الى دعم طلب المغتربين الحصول على الجنسية تلقائيا . وأشار موقعوا الرسالة الى أن السكان الأصليين قد شهدوا أثناء ذلك الاجتماع خرقا لاعلان الأمم المتحدة المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وأخيرا طلبوا الى الأمين العام أن يرفع رسالتهم الى الجمعية العامة .

١٩ — وفي رسالة مؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٧٤ موجهة الى الأمين العام

---

(٣) المرجع نفسه .

Digitized by UNOG Library

للأمم المتحدة ، أعلمت السلطة المحلية لمقاطعة المرتفعات الجنوبية (T/COM.8/L.10) الأمين العام بأنها اتخذت في اجتماعها العام التاسع القرار رقم ١٠٢ لعام ١٩٧٣/٧٤، وفيه قررت أن تعلم أكبر عدد من الأشخاص والأحزاب المهتمة يلزم اعلامه بموقفها ازاء استقلال مبكر ، وبذلك لا تترك أى شك لدى أى كان في المعارضة الكلية لمقاطعة المرتفعات الجنوبية لاستقلال بابوا غينيا الجديدة في موعد مبكر كما صرحت بأنها ، اذ تنطق باسم أكثر من ٢٠٠٠٠٠ شخص تعارض أى تغيير في مركز البلد دون الحصول أولا على موافقة الشعب عن طريق الاستفتاء .

٢٠ــ ونظر المجلس في الرسائل T/COM.8.L.8 الى T/COM.8/L.10 في جلسته ١٤٣١ المعقودة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ ، وقرر دون اعتراض ان يحيط بها علما .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع

زيارات الأقاليم المشمولة بالوصاية

بعثة الأمم المتحدة الزائرة الى بابوا غينيا الجديدة

٢١ — قرر مجلس الوصاية في ٦ حزيران/يونيه ١٩٧٣، وذلك خلال دورته الأربعين ارجاء النظر في ارسال بعثة زائرة الى بابوا غينيا الجديدة الى دورته الحادية والأربعين .

٢٢ — وتبعا لذلك ، نظر المجلس في هذه المسألة في دورته الحادية والأربعين . وفي الجلسة ١٤٣٣ المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، صرح ممثل استراليا بأن السلطة القائمة بادارة بابوا غينيا الجديدة مستعدة لاستقبال بعثة زائرة تتألف بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥٩٠ (د — ٢٤) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ . وأشار الى أن هناك ظروفا خاصة ، وهذا ماسلم به حين نظر المجلس آخر مرة في هذا البند ، ناجمة عن تحرك بابوا غينيا الجديدة السريع نحو الاستقلال ، تعتقد حكومته بأن من الواجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لدى نظر المجلس في هذه المسألة . وقال ممثل استراليا ، لدى طلبه من المجلس بالاستماع الى بيان الممثل الخاص حول هذا الموضوع ، أن طلب الممثل الخاص الي المجلس بشأن هذا البند يتمتع بتأييد السلطة القائمة بالادارة .

٢٣ — وأشار الممثل الخاص الى البيانين اللذين تقدم بهما ، أثناء الدورة الأربعين ، وزير مالية بابوا غينيا الجديدة وممثل استراليا بشأن ارسال بعثة زائرة الى بابوا غينيا الجديدة ، فقال ان حكومته اقترحت أن تدعو لزيارة بابوا غينيا الجديدة لدى استقلالها بعثة من الممثلين تتألف بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥٩٠ (د — ٢٤) ، بالاضافة الى ممثل خاص للأمين العام لتشهد الاستقلال وتشارك في الاحتفالات .

٢٤ — وصرح الممثل الخاص كذلك بأن موعد الاستقلال سوف يتقرر لدى اختتام الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة أو بعده بفترة قصيرة ، وأن الاستقلال بالذات سيتم قبل افتتاح الدورة الثلاثين للجمعية العامة .

٢٥ — وقال الممثل الخاص أيضا أنه يجب أن يؤخذ في الحسبان ، لدى تحديد موعد زيارة البعثة الزائرة ، موعد الدورة الثانية والاربعين لمجلس الوصاية التي ستعقد في عام ١٩٧٥ ، اذ أن من المحتمل أن يقع تاريخ الاستقلال في نفس الوقت أو بعده

Digitized by UNOG Library

بفترة قصيرة . فاذا نشأت تلك الظروف فان حكومته تتوقع اجراء مشاورات في الوقت المناسب بغية ارسال بعثة زائرة الى بابوا غينيا الجديدة يمكنها اعداد تقرير عن الخطط المعدة لنيل الاستقلال .

٢٦ـ وطلب الممثل الخاص الي المجلس ان يحيط علما باستمرار رغبة السلطة القائمة بالادارة وحكومة بابوا غينيا الجديدة في استقبال بعثة زائرة ، تتألف وفقا للتوصية الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٥٩٠ (د ـ ٤) ، في وقت ملائم، على أن تجرى في الوقت المناسب مشاورات مع جميع الأطراف المعنية .

٢٧ـ وفي الجلسة ١٤٣٣ المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ، قرر مجلس الوصاية أن يحيط علما بخط السير الذى اقترحه ممثل استراليا والممثل الخاص .

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس

نيل الاقليمين المشمولين بالوصاية الحكم الذاتي أو الاستقلال وحالة تنفيذ " اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " فيهما

ألف — نظرة عامة

٢٨ — نظر مجلس الوصاية في دورته الحادية والأربعين في مسألة نيل الاقليمين المشمولين بالوصاية الحكم الذاتي أو الاستقلال ، وذلك في معرض دراسته للأوضاع القائمة في اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية وفي اقليم بابوا غينيا الجديدة .

٢٩ — وفي الجلسة ١٤٣٤ المعقودة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ، نظر المجلس في هذا البند وقررلفت الانتباه الى أنه أثناء دراسته للأحوال في الاقليمين المشمولين بالوصاية أولى الأعضاء اهتماما خاصا للتدابير الواجب اتخاذها لنقل جميع السلطات الى شعبي هذين الاقليمين وفقا لرغباتهما المعرب عنها بحرية ، وذلك لتمكينهما من نيل الحكم الذاتي أو الاستقلال الكامل في أقرب فرصة ممكنة .

٣٠ — وقرر المجلس فضلا عن ذلك لفت انتباه أعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن الى النتائج والتوصيات التي اعتمدها المجلس بشأن نيل الاقليمين المشمولين بالوصاية الحكم الذاتي أو الاستقلال وكذلك الى الملاحظات التي أبداها أعضاء المجلس حول هذه المسألة .

باء — التعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٣١ — طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٦٥٤ (د—١٦) المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١ ، الذى انشئت بموجبه اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الى مجلس الوصاية أن يساعد اللجنة الخاصة في أعمالها . واستجابة لهذا الطلب ، وبمقتضى قرار اتخذه المجلس في جلسته ١٤٣٤ ، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ، بعث الرئيس برسالة الى رئيس اللجنة الخاصة (A/AC.109/146) يعلمه بأن المجلس درس ، في دورته الحادية والأربعين ، الأحوال في الاقليمين المشمولين بالوصاية ، وبأن نتائج المجلس وتوصياته ، بالاضافة الى ملاحظات أعضاء المجلس التي تعكس آراءهم الشخصية فقط ،

Digitized by UNOG Library

واردة في تقريره الى مجلس الأمن المتصل باقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، وفي تقريره الى الجمعية العامة بشأن بابوا غينيا الجديدة . كما أعرب الرئيس عن استعداده لأن يبحث مع رئيس اللجنة الخاصة أية مساعدة اضافية قد تحتاج اليها اللجنة الخاصة من مجلس الوصاية .

جيم — قرار الجمعية العامة ٣١٠٩ (د—٢٨) بشأن مسألة بابوا غينيا الجديدة

٣٢ — قررت الجمعية العامة ، في قرارها ٣١٠٩ (د—٢٨) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، بشأن مسألة بابوا غينيا الجديدة ، في جلسة أمور ، مايلي :

" . . .

" ٢ — وترحب ببلوغ بابوا غينيا الجديدة الحكم الذاتي باعتباره خطوة هامة في سيرها نحو نيل الاستقلال ؛

" ٣ — وتطلب الى الدولة القائمة بالادارة والى حكومة بابوا غينيا الجديدة أن تتشاورا بشأن تحديد موعد للاستقلال ، وتلاحظ في هذا الصدد رأى كل من الدولة القائمة بالادارة وحكومة بابوا غينيا الجديدة في أن مجلس النواب يعتبر ممثلا لرغبات شعب بابوا غينيا الجديدة ؛

" ٤ — وتؤكد الضرورة القصوى لضمان الحفاظ على الوحدة القومية لبابوا غينيا الجديدة ؛

" ٥ — وتقر بقوة سياسة كل من الدولة القائمة بالادارة وحكومة بابوا غينيا الجديدة الرامية الى تثبيط الحركات الانفصالية والى تعزيز الوحدة القومية ؛

" ٦ — وتؤكد حق شعب بابوا غينيا الجديدة في السيطرة على موارده الطبيعية وفي التصرف فيها لمافيه مصلحته القومية ؛

" ٧ — وتشدد أيضا على أهمية الحفاظ على التراث الثقافي لشعب بابوا غينيا الجديدة ؛

" ٨ — وترحب بازدياد مشاركة حكومة بابوا غينيا الجديدة ، في الشؤون الدفاعية والخارجية ، وتطلب الى الدولة القائمة بالادارة مواصلة التوسع في مشاوراتها مع حكومة بابوا غينيا الجديدة في هذه الشؤون ؛

" ٩ — وتطلب الى المنظمات الداخلة في مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة والى أعضائها أن تساعد على حث خطى التقدم في جميع قطاعات الحياة القومية لبابوا غينيا الجديدة ؛

Digitized by UNOG Library

" ١٠ — وتلاحظ أن الدولة القائمة بالادارة وحكومة بابوا غينيا الجديدة مازالتا على استعداد لاستقبال بعثة زائرة ، كما تلاحظ أن من المقرر أن ينظر مجلس الوصاية ، في دورته الحادية والأربعين ، في أمر ايفاد بعثة زائرة الى بابوا غينيا الجديدة ، وتؤكد من جديد على وجوب تشكيل أمثال هذه البعثات وفق الأسس الموصى بها في قرار الجمعية العامة ٢٥٩٠ (د — ٢٤) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ ؛

" ١١ — وترجو الدولة القائمة بالادارة اعلام مجلس الوصاية واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن تنفيذ هذا القرار ؛

" ١٢ — وترجو مجلس الوصاية واللجنة الخاصة متابعة دراسة هذه المسألة واعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها التاسعة والعشرين . "

٣٣ — وفي الجلسة ١٤٣٤ ، المعقودة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ، نظر المجلس في هذا القرار ، الى جانب نظره في التقرير السنوي للسلطة القائمة بالادارة عن السنة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٣ (T/1751 و Add.1 و Add.2) ، واعتمد النتائج والتوصيات المتعلقة ببابوا غينيا الجديدة . وفي نفس الجلسة قرر المجلس لفت انتباه الجمعية العامة الى التدابير المتخذة في هذا الصدد والى الملاحظات التي أبديت أثناء المناقشة . والنتائج والتوصيات التي اعتمدها مجلس الوصاية أثناء دورته الحادية والأربعين واردة في الباب الثاني من هذا التقرير .

Digitized by UNOG Library

الفصل السـادس

المسائل الأخرى التي نظر فيها مجلس الوصايـة

ألف ـ التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لسكان الاقليمين المشمولين بالوصاية

٣٤ ـ أنشأت الجمعية العامة برنامج الأمم المتحدة للمنح الدراسية لسكان الأقاليم المشمولة بالوصاية في قرارها ٥٥٧ (د ـ ٦) المؤرخ في ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٥٢ . وقد دعي الأمين العام ، بمقتضى الاجراء الذى أقره مجلس الوصاية لادارة هذا البرنامج ، الى أن يقدم الى مجلس الوصاية مرة كل سنة على الأقل تقريرا يتضمن جميع التفاصيل اللازمة المتصلة بالبرنامج .

٣٥ ـ وقد تناول تقرير الأمين العام المرفوع الى المجلس في دورته الحادية والأربعين (T/1754) الفترة من ١ حزيران / يونيه ١٩٧٣ الى ٣١ أيار / مايو ١٩٧٤ . وورد فيه معلومات عن الاستفادة من المنح الدراسية والتسهيلات التدريبية المعروضة من ١١ دولة عضوا في الأمم المتحدة . وتفيد المعلومات المتوفرة لدى الأمين العام أنه لم يرد أى طلب للمنح الدراسية المعروضه من الدول الأعضاء من أى من الاقليمين الباقيين المشمولين بالوصاية خلال الفترة المستعرضة .

٣٦ ـ وفي الجلسة ١٤٢٨ المعقودة في ١٢ حزيران / يونيه ، نظر المجلس في تقرير الأمين العام عن برنامج المنح الدراسية لسكان الاقليمين المشمولين بالوصاية .

ولدى النظر في التقرير ، قال ممثل استراليا أن حكومته ستواصل تقديم التسهيلات الدراسية والتدريبية للطلاب من أبناء بابوا غينيا الجديدة . الا أنه أشار الى أنه نظرا لكون الأمور المتصلة بالتعليم تقع في دائرة اختصاص حكومة بابوا غينيا الجديدة فان مدى قبول مثل هذه التسهيلات المعروضة من استراليا وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هو أمر مرهون كليا بقرار تلك الحكومة .

٣٨ ـ وقالت ممثلة الولايات المتحدة أن ٨٧١ من الميكرونيسيين قد استفادوا من برامج التعليم العالي في الخارج في عام ١٩٧٣ . وتلقت الغالبية العظمى منهم دراستها في غوام وفي الولايات المتحدة ؛ وتلقى الآخرون دراستهم في الفلبين وبابوا غينيا الجديدة وكندا وفيجي وغيرها .

Digitized by UNOG Library

٣٩ ــ وأعرب وفد الولايات المتحدة عن أمله في ايلاء كامل الاعتبار ، لدى النظر في الطلبات المقدمة للدراسة في الخارج ، لأهمية مساعدة الميكرونيسيين في اكتساب المهارات والتدريب الضرورية للانماء الاقتصادى في مجموعة جزر قليلة السكان . وحث على أن تقوم الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة ، ولاسيما دول منطقة المحيط الهادئ ، بالنظر في تقديم منح دراسية للطلاب الميكرونيسيين الذين يرغبون في انماء مهاراتهم المتصلة بانماء ميكرونيسيا .

٤٠ ــ ورأى ممثل فرنسا أن الأمر يرجع الى السلطات القائمة بالادارة لتقييم المنح الدراسية المعروضة على سكان الاقليمين المشمولين بالوصاية لانها ، في رأيه ، في وضع أفضل للحكم على الاستفادة من مثل تلك المنح الدراسية .

٤١ ــ وفي الجلسة ١٤٢٨ ، المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ، قرر مجلس الوصاية أن يحيط علما بتقرير الأمين العام عن برنامج المنح الدراسية .

باء ــ نشر المعلومات عن الأمم المتحدة وعن نظام الوصاية الدولى فى الاقليمين المشمولين بالوصاية

٤٢ ــ لقد رفع التقرير السنوى للأمين العام (T/1755) عن الترتيبات المتخذة ، بالتعاون مع السلطات القائمة بالادارة ، لتوزيع الوثائق الرسمية للأمم المتحدة ونشر المعلومات المتعلقة بأهداف الأمم المتحدة ونظام الوصاية الدولي ونشاطاتهما في الاقليمين المشمولين بالوصاية ، الى المجلس في دورته الحادية والأربعين ، وذلك عملا بأحكام قرار مجلس الوصاية ٣٦ (د ــ ٣) المؤرخ في ٨ تموز/يوليه ١٩٤٨ وقرار الجمعية العامة ٧٥٤ (د ــ ٨) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣ .

٤٣ ــ وقد تضمن التقرير ، الذى تناول الفترة الممتدة من ١٤ نيسان/أبريل ١٩٧٣ الى ١٣ نيسان/أبريل ١٩٧٤ ، النشاطات التي قامت بها ادارة شؤون الاعلام بواسطة مركزى الاعلام التابعين لها في واشنطن وفي بورت مورسبي في نشر المعلومات عن الأمم المتحدة .

٤٤ ــ ويشير التقرير الى أن خدمات هذين المركزين لوسائط الاعلام ، بما فيها الصحافة والاذاعة ، قد اتسعت استجابة لتزايد الاهتمام ، في الاقليمين ، بالأمم المتحدة ونظام الوصاية الدولي . وقد بذلت الجهود في كلا الاقليمين لتقوية العلاقة بين المركزين والسلطات الحكومية والمؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية . كما يشير التقرير الى ارتفاع مستوى تدفق المواد الاعلامية بين المركزين وسبل الاعلام الكبرى ، وبقائه مرتفعا .

٤٥ ــ ونظر مجلس الوصاية في تقرير الأمين العام في جلستيه ١٤٢٨ و ١٤٢٩ المعقودتين في ١٢ و ١٤ حزيران/يونيه ١٩٧٤ .

Digitized by UNOG Library

٤٦ — ولدى النظر في التقرير لاحظ ممثل استراليا ضخامة وتنوع طبيعة المنشورات الموزعة في الاقليمين المشمولين بالوصاية ، كما ورد في تقرير الأمين العام. وأثنى على الممارسة التي درج عليها وفد الولايات المتحدة مؤخرا في اتخاذ الترتيبات لاذاعة مداولات المجلس في ميكرونيسيا بواسطة التوابع الأرضية الاصطناعية المستخدمة في البث الاذاعي ، وقال أنه لا يخامره أى شك في أن المجلس سيطّلع ، في دورته القادمه ، بكثير من الاهتمام على كيفية استقبال هذه البرامج الاذاعية في ميكرونيسيا ودرجة الاهتمام التي أثارتها .

٤٧ — وصرحت ممثلة الولايات المتحدة بأن المدارس والمكتبات في اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية تزوّد بانتظام بنشرة الأمم المتحدة الاخبارية الشهرية وبمجلة الرسالة التي تصدرها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، الى جانب المواد المطبوعة الأخرى والصور والافلام والأشرطة . كما أن محطات الاذاعة في المقاطعات الست تستخدم بانتظام الأشرطة ، المسجلة ، عن نشاطات الأمم المتحدة ، وخاصة البرنامج الأسبوعي . وتشكل نشاطات الأمم المتحدة عنصرا هاما في المنهاج المدرسي في جميع المستويات التعليمية . وقالت أن السلطة القائمة بالادارة تواصل الاضطلاع بمسؤولياتها في هذا الصدد ، وهي تقدر كل مساعدة من جانب ادارة شؤون الاعلام في الأمم المتحدة لمعاونتها في هذه المهمة ذات الشأن .

٤٨ — وقالت ممثلة الولايات المتحدة أنه اضافة الى استعمال التوابع لبث مداولات المجلس الى ميكرونيسيا ، فان خدمات الأنباء في ميكرونيسيا كانت تعد موجزات يومية عن جلسات المجلس لتوزيعها على أهالي الجزر .

٤٩ — وفي الجلسة ١٤٢٨ ، المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ، قرر مجلس الوصاية أن يحيط علما بتقرير الأمين العام . كما قرر ، بناء على اقتراح فرنسا ، أن يدعو ممثلي ادارة شؤون الاعلام الى تقديم معلومات اضافية الى المجلس عما يتم من نشر المعلومات عن الأمم المتحدة في الاقليمين المشمولين بالوصاية .

٥٠ — وفي الجلسة ١٤٢٩ ، المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ، حضر ممثلون عن دائرة مراكز الاعلام وعن قسم الخدمات المركزية في ادارة شؤون الاعلام وقدموا معلومات وافية عن نشر المعلومات عن الأمم المتحدة في الاقليمين المشمولين بالوصاية .

جيم — التعاون مع لجنة القضاء على التمييز العنصرى

٥١ — لقد أيدت الجمعية العامة ، في قرارها ٣١٣٤ (د — ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، طلبات لجنة القضاء على التمييز العنصرى الواردة في تقريرها الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين (٤) . وطلبت اللجنة ،

---

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ١٨ (A/9018) .

Digitized by UNOG Library

في قرارها ٢ (د—٨) الوارد في تقريرها ، الى الجمعية العامة أن تلفت انتباه مجلس الوصاية الى القرارين ٢ (د—٣) و ٣ (د—٦) اللذين اتخذتهما لجنة القضاء على التمييز العنصرى وطلبت فيهما من المجلس بذل كل مافي وسعه لتزويد اللجنه بكل المواد الضرورية لتمكينها من القيام بمسؤولياتها بصورة فعالة بمقتضى الفقرة ٢ من المادة ١٥ من الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصرى بكافة أشكاله ، كما ورد في المرفق الرابع لتقريرها السنوى الأول الى الجمعية العامة .

٥٢ — وفي النبذتين دال وهاء من الفرع الثالث من الفصل السابع من التقرير ، تقدمت اللجنة بعدد من التعليقات والاقتراحات المتصلة بالفصول التي تتناول حقوق الانسان ، الوارده في التقرير السنوى لمجلس الوصاية عن كل من بابوا غينيا الجديدة واقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية لعام ١٩٧٣/٧٢ . كما أشارت اللجنة الى تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة الى اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية في عام ١٩٧٣ (٥) .

٥٣ — وفيما يتعلق بتعليقات واقتراحات لجنة القضاء على التمييز العنصرى المشار اليها أعلاه قرر مجلس الوصاية ، في جلسته ١٤٢٨ المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ، أن يسترعي انتباه السلطتين القائمتين بالادارة الى طلبات وملاحظات تلك اللجنة وأخذها في الحسبان في تقاريرهما السنوية المقبلة الى الأمم المتحدة .

٥٤ — وفي الجلسة ١٤٢٩ المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ، اتفق مجلس الوصاية على أنه لاصلة لأى من الالتماسات المعروضة عليه بالتمييز العنصرى ، ولذا لاحاجة لاتخاذ أى تدابير بشأن هذه المسألة هذا العام .

دال — عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى

٥٥ — دعت الجمعية العامة ، في الفقرة ٣ من قرارها ٣٠٥٧ (د—٢٨) المؤرخ في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ أجهزة الأمم المتحدة الى المشاركة في أعمال عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى بتعزيز جهودها وتوسيعها لتحقيق استئصال شأفة العنصرية والتمييز العنصرى بسرعة .

٥٦ — وأدرج مجلس الوصاية في جدول أعمال دورته الحادية والأربعين بندا بعنوان " عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى " ونظر فيه في جلسته ١٤٢٨ المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه .

---

(٥) الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة الأربعون ، الملحق رقم ٢ (T/1748) .

Digitized by UNOG Library

٥٧ — وفي تلك الجلسة صرح ممثل استراليا بأن حكومته ، بوصفها سلطة قائمة بالادارة ، قد أفصحت عن نيتها في التصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصرى بكافة أشكاله . غير أنه قال أن من المستبعد في تلك المناسبة أن تتصرف استراليا باسم بابوا غينيا الجديدة أيضا ، اذ تنتظر استراليا بلاشك أن تبدى بابوا غينيا الجديدة ، نظرا للتطورات الدستورية المنتظرة في ذلك الاقليم ، رغبة في أن تتصرف هي بنفسها بشكل حاسم في هذا الصدد لدى نيلها الاستقلال .

٥٨ — وصرح ممثل فرنسا بأن حكومته صدقت على الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصرى بكافة أشكاله في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧١ ، ولذا ليس لديها أية صعوبة في تأييد أهداف عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى . وان القرار ٣٠٥٧ (د — ٢٨) ، الذى اتخذته الجمعية العامة بالاجماع ، ينص على تنظيم مختلف النشاطات أثناء العقد . ولا يعارض الوفد الفرنسي ، بأى شكل ، تنظيم مثل هذه النشاطات ، بل ينوى في الواقع المشاركة فيها في حدود استطاعته . غير أنه سيأخذ بعين الاعتبار الآثار المالية التي تترتب على مثل هذه المناسبات والترتيبات التي قد تتخذ ، مما يتماشى مع ما يبديه دائما من الاهتمام بشأن أفضل استخدام لموارد الأمم المتحدة .

٥٩ — وفي الجلسة ١٤٢٨ ، المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ، قرر مجلس الوصاية تخويل رئيسه اصدار بيان ملائم بمناسبة يوم حقوق الانسان الذى سيحتفل به في شهر كانون الأول/ديسمبر . كما قرر المجلس أن يلفت انتباه السلطتين القائمتين بادارة الاقليمين المشمولين بالوصاية الى أحكام قرار الجمعية العامة ، ٣٠٥٧ (د — ٢٨) والى برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصرى المرفق به ، وأن يطلب اليهما اتخاذ الخطوات الملائمة في هذا الصدد ، واعلام مجلس الوصاية بذلك في دورات مقبلة .

Digitized by UNOG Library

الباب الثاني

الأوضاع القائمة في بابوا غينيا الجديدة

Digitized by UNOG Library

مقدمة

٦٠ — رأى مجلس الوصاية في دورته الأربعين ، اذ لاحظ أن وزراء بابوا غينيا الجديدة يمارسون منذ مدة اشرافا فعليا على معظم جوانب الحكم الداخلي في الاقليم ، أنه لم يعد من الملائم للمجلس أن يعلق في دوراته المقبلة على المسائل التي تقع ضمن اختصاص حكومة بابوا غينيا الجديدة دون غيرها .

٦١ — وفي الدورة الحادية والأربعين اعتمد مجلس الوصاية النتائج والتوصيات التالية :

منذ نيل الحكم الذاتي رسميا في ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، تمارس حكومة بابوا غينيا الجديدة المسؤولية الكاملة على جميع نواحي الشؤون الداخلية في الاقليم ، وتبعا لذلك فان مجلس الوصاية ، اذ يذكر الملاحظة التي أبداها في دورته الأربعين ، يرى أنه لم يعد من الملائم للمجلس أن يعلق على هذه الأمور . ولذا فان الملاحظات التالية تستهدف بالدرجة الرئيسية تلك المجالات التي لا تزال السلطة القائمة بالادارة تحتفظ فيها بالمسؤولية الرسمية ، الى جانب المسألة العامة وهي اقتراب بابوا غينيا الجديدة من نيل الاستقلال .

ألف — نظرة عامة

وصف عام للأوضاع القائمة في الاقليم وبيان التوصيات التي اعتمدها مجلس الوصاية

الأرض والسكان

٦٢ — تتألف بابوا غينيا الجديدة من النصف الشرقي من جزيرة غينيا الجديدة ، ومن جزر بريطانيا الجديدة وايرلندا الجديدة ، ومانوس ، والجزيرتين الواقعتين في أقصى شمال مجموعة جزر سليمان وهما بوكا ويوغانفيل ، ومن مجموعة جزر تروبرياند ودانتركاستو ولويزياد ، بالاضافة الى عدد كبير من الجزر الصغيرة الواقعة بين خط الاستواء وخط العرض ١٢ جنوبا . وتبلغ مساحة أراضي الاقليم ١٧٨ ٢٦٠ ميلا مربعا . وفي ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٣ ، قدر مجموع السكان بـ ٢ ٥٩٢ ٥٠٥ نسمة ، يقطن ١ ٨٧١ ١٣٤ منهم غينيا الجديدة و ٧٢١ ٣٧١ في بابوا .

٦٣ — وتقسم بابوا غينيا الجديدة اداريا الى ١٨ مقاطعة : تقع ٦ مقاطعات

Digitized by UNOG Library

منها في برّ بابوا (الغربية ، والخليج ، والوسطى ، والمرتفعات الجنوبية ، وخليج ميلنه ، والشمالية) ، و ٧ مقاطعات في برّ غينيا الجديدة (موروبه ، والمرتفعات الشرقية ، وسيمبو ، والمرتفعات الغربية ، ومادانغ ، وسيبيك الشرقية ، وسيبيك الغربية) ، و ٥ مقاطعات جزرية (بريطانيا الجديدة الغربية ، وبريطانيا الجديدة الشرقية ، وبوغانفيل ، وايرلندا الجديدة ، ومانوس) .

٦٤ — ولقد أعرب مجلس الوصاية في السابق عن امله في ان تعمل بابوا غينيا الجديدة على تطوير شعور قوى بالقومية مما يسمح لها بالانتقال الى الحكم الذاتي والاستقلال كبلد واحد . وفي الدورة الاربعين لاحظ مجلس الوصاية مع الارتياح أن السلطة القائمة بالادارة قد اكدت من جديد اهمية ضمان الحفاظ على وحدة الاقليم خلال الفترة التى تسبق الاستقلال . كما لاحظ ان النزعات الانفصالية قد تضاءلت على ما يبدو، وخاصة في جزيرة بوغانفيل .

٦٥ — ويشير التقرير المستعرض (T/1751) الى نمو الوعى الذاتي بين أفراد الشعب على جميع مستويات المجتمع ، وبصفة خاصة نتيجة الاجتماعات التى عقدتها لجنة التخطيط الدستورى في جميع المقاطعات لشرح الخيارات البديلة واستطلاع وجهات نظر السكان حول المسائل المتصلة بالجنسية وصياغة دستور من أجل الاستقلال ، وأمور أخرى .

٦٦ — وفي ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٣ ، وهو العيد القومي لبابوا غينيا الجديدة ، صرح الوزير الأول في برنامج اذاعي قومي أن هدف حكومته هو توجيه بابوا غينيا الجديدة ، كبلد سريع التطور ، نحو الحكم الذاتي والاستقلال النهائى . وأن وحدة شعب بابوا غينيا الجديدة هي السياسة المعلنة للحكومة .

٦٧ — ويذكر آخر التقارير التكميلية المستعرضة (T/1751/Add.2) ان المجلس النيابي قد صوّت لصالح سير بابوا غينيا الجديدة نحو الاستقلال ككيان قومي واحد . ومن المتصور أن يأخذ الدستور نفسه الولاء الاقليمي في الحسبان، بحيث ينص على تطبيق اللامركزية وتوزيع السلطات من الحكومة المركزية الى حكومات المقاطعات .

٦٨ — وفي الدورة الحادية والأربعين لمجلس الوصاية ، أشار الممثل الخاص الى بيان وزير مالية بابوا غينيا الجديدة الذى قال في دورة المجلس السابقة ، المعقودة في ٣٠ آيار / مايو ، أن حكومة بابوا غينيا الجديدة جد منهمكة في برنامج انماء الوحدة القومية لاذكاء الشعور بالانتماء القومي في جميع أنحاء البلد . وأكد الممثل الخاص للمجلس أن ذلك البرنامج راسخ الجذور وله أثر ملحوظ ، وأن غالبية شعب بابوا غينيا الجديدة يحسّون بوجود رابطة ذات معنى بينهم وبين أمتهم .

٦٩ — وصرح الممثل الخاص بأن حكومة بابوا غينيا الجديدة تشجع على نمو الشعور بالوحدة القومية والانتماء القومي بعدة وسائل ، سواء مباشرة باستخدام الرموز القومية والاحتفالات أو بصورة غير مباشرة ، ولكنها لا تقل فعالية ، بواسطة سياساتها .

Digitized by UNOG Library

فالعلم والشعار القوميان اللذان تقررا يستخدمان بشكل دائم في كافة أنحاء البلد . وتلقى نشاطات القيادة السياسية في بابوا غينيا الجديدة ، سواء منها الحكومة أو المعارضة ، اهتماما بالغا من وسائط الاعلام .

٧٠ — وفي ٢٧ آب / أغسطس ١٩٧٤ ، أعلنت حكومة بابوا غينيا الجديدة انشاء قوة عمل للاسراع بانماء منطقة بابوا . وصرح الوزير الاول بانه بعد استقصاء الوسائل الفعالة لتحقيق الانماء الاقتصادى والاجتماعي على مستوى القرية في بابوا ، سوف يمتد نشاط الفريق الخاص ليشمل مناطق اخرى غير نامية .

٧١ — وجاء في التقرير السنوى أن المفاوضات بين حكومة بابوا غينيا الجديدة وحكومة استراليا ، المتصلة بمسألة الحدود بين بابوا غينيا الجديدة واستراليا في مضيق توريس ، ما تزال جارية . وتصرح السلطة القائمة بالادارة أنها على ثقة من ايجاد حل مقبول لدى جميع الأطراف .

٧٢ — وجاء في التقرير الاضافي (T/1751/Add.1) أن موقف حكومة استراليا من مسألة الحدود بين البلدين هو أنه يجب تقسيم الولاية القانونية تقسيما ملائما وتوزيع الموارد توزيعا منصفا ، واثبات ذلك في معاهدة تبرم بين حكومتى بابوا غينيا الجديدة واستراليا . كما يذكر التقرير أن أية تسوية في هذا الشأن يجب أن تأخذ في الاعتبار أيضا حكومة ولاية كوينزلاند وأن تشترك فيها تلك الحكومة ، كما يجب أن تحمي مصالح سكان جزر مضيق توريس . ومن المأمول أن يسهم مفهوم منطقة محمية بيئيا في مضيق توريس في ايجاد تسوية مرضية .

٧٣ — واعتمد مجلس الوصاية في دورته الحادية والاربعين ، النتائج والتوصيات التالية :

ان مجلس الوصاية ، اذ يشير الى دعمه المتواصل لمبدأ الوحدة القومية ، يرحب بتصويت المجلس النيابي لبابوا غينيا الجديدة لصالح سير الاقليم نحو الاستقلال ككيان قومي واحد .

ويحيط المجلس علما بأن المفاوضات جارية بين حكومة بابوا غينيا الجديدة وحكومة استراليا بشأن مسألة حدودهما المشتركة ، ويعرب عن أمله في أن تؤدى هذه المفاوضات الى تسوية مبكرة مرضية لجميع الأطراف المعنية . كما يحيط علما بوجهة نظر حكومة استراليا القائلة بوجوب تقسيم الولاية القانونية تقسيما ملائما وتوزيع الموارد توزيعا منصفا ، واثبات ذلك في معاهدة تبرم بين الحكومتين .

ملاحظات أعضاء مجلس الوصاية
التى لا تمثل الا آراءهم الشخصية

٧٤ — أشار ممثل المملكة المتحدة الى تقدم المحادثات بين حكومتى استراليا وبابوا غينيا الجديدة بشأن مسالة حدودهما المشتركة في مضيق توريس ، وشاطر حكومة

Digitized by UNOG Library

استراليا الأمل في امكانية تسوية المشكلة على نحو يرضي الجميع قبل الاستقلال . وبنفس الشعور ، رحب بتوقيع اتفاقي حدود بين بابوا غينيا الجديدة واندونيسيا .

٧٥ — وأعاد الى الاذهان أن مجلس الوصاية كان دوما يساند مبدأ وحدة اقليم بابوا غينيا الجديدة ، وقال أنه متأكد من أن المجلس سوف يؤكد هذا المبدأ ، بل ينبغي له أن يؤكده ، من جديد .

٧٦ — ورحب ممثل فرنسا بالجهود المبذولة في فترة ما قبل الاستقلال لتعزيز الوحدة القومية للاقليم . وقال أن مشكلة الوحدة القومية يجب أن تكون مسألة ذات أولوية لان سنّة العيش في مجموعات متفرقة قد سادت لفترة أطول كثيرا مما يجب . ففي بلد يتسم بطابع التناثر ، لا شك في أن أى عمل متضافر يرمي الى التجمع والانسجام في مجال الانماء أمر مرغوب فيه ، ويستحق التشجيع .

٧٧ — وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أنه ، مع ملاحظته الجوانب الايجابية لتطور بابوا غينيا الجديدة على طريق الاستقلال ، يعتبر أن الصعوبات الخطيرة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تواجهها الحكومة الائتلافية في بابوا غينيا الجديدة أمور لا يمكن تجاهلها . وقال أنها ، في معظم الحالات ، نتيجة فترة طويلة من الحكم الاستعمارى مارسته السلطة القائمة بالادارة في ذلك الاقليم . وقال أن اعداء التطور المستقل لبابوا غينيا الجديدة ، في محاولة لعرقلة سير الشعب نحو الاستقلال ، يقومون باستغلال تلك الصعوبات لاشباع أغراضهم الجشعة ويعملون على تشجيع مشاعر التفرقة في عدد من المناطق .

٧٨ — وقال ان رد الفعل المعاكس الذى جاء من هذه المصادر ، هو الذى جعل حكومة بابوا غينيا الجديدة تعجز حتى الآن في اعتماد دستور لبابوا غينيا الجديدة كبلد مستقل ، مما يجعل من المستحيل تنفيذ الاتفاق بشأن مرحلتى سير بابوا غينيا الجديدة نحو الاستقلال خلال الفترة المتفق عليها ، ذلك الاتفاق الذى ابرم بين استراليا وبابوا غينيا الجديدة . وفي هذه الظروف يجب على السلطة القائمة بالادارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لازالة العوائق التي تعترض طريق بابوا غينيا الجديدة الى الاستقلال .

Digitized by UNOG Library

باء — التقدم الدستورى والسياسي

وصف عام للأوضاع القائمة فى الاقليم
وبيان بالتوصيات التي اعتمدها مجلس الوصاية

تطور الهيئات التمثيلية والتنفيذية والتشريعية وتوسيع صلاحياتها

الشؤون الخارجية والدفاع

٧٩ — يذكر التقرير المستعرض ان الوزير الذى يقوم بمساعدة وزير الشؤون الخارجية الاسترالي فيما يتعلق بمسائل بابوا غينيا الجديدة قد أعاد الى الأذهان أنه قبل منح الحكم الذاتي تم اتخاذ الخطوات لتمكين بابوا غينيا الجديدة من أن تكون لها هوية دولية . فقد أصبحت عضوا في مؤتمرات دولية وفي منظمات دولية ، واشتركت في مفاوضات اتفاقي الحدود مع اندونيسيا . ومما يشهد على تزايد الاعتراف بالمركز الدولي لبابوا غينيا الجديدة عدد القنصليات الأجنبية التي فتحت في بورت مورسبي . ولقد ازدادت مشاركة بابوا غينيا الجديدة في ميدان الدفاع ، وعمدت استراليا الى اجراء مشاورات تامة معها بشأن جميع جوانب سياسة الدفاع . وان واحدا من كبار وزراء بابوا غينيا الجديدة مسؤول عن مسائل الدفاع الى جانب العلاقات الخارجية .

٨٠ — كما ذكر التقرير ان مسؤولية الأمن الداخلي قد نقلت الى حكومة بابوا غينيا الجديدة في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ بناء على طلبها الرسمي . الا أن نقل الاشراف على الأمن الداخلي كان موضوع ترتيبات استشارية مقبولة لدى الحكومتين ، بغية الحفاظ على مسؤولية السلطة القائمة بالادارة بمقتضى اتفاق الوصاية للمحافظة على السلم والنظام .

٨١ — وفيما يتعلق بمسألة علاقة استراليا الدفاعية مع بابوا غينيا الجديدة فان التقرير التكميلي (T/1751/Add.1) يشير الى أن هذه العلاقة هي موضوع تشاور مستمر وانها تتطور على ثلاث مراحل : تتناول الأولى منها مساعدة بابوا غينيا الجديدة في تقرير دور قواتها الدفاعية وحجمها وتنظيمها ؛ وتتناول الثانية الخطوات الجارى اتخاذها لاعداد قوات الدفاع لأداء دورها في بابوا غينيا الجديدة كبلد مستقل ؛ وتتناول الثالثة علاقة استراليا الدفاعية الطويلة الأجل مع بابوا غينيا الجديدة .

٨٢ — وجاء في التقرير التكميلي ان مباحثات أولية قد أجريت بشأن العلاقات الدفاعية بين البلدين . وتم الاتفاق على بقاء عسكريين استراليين في القوات المسلحة بعد نيل بابوا غينيا الجديدة استقلالها الا أن عددهم سوف ينخفض تدريجيا ؛ وان دور العسكريين الاستراليين بعد الاستقلال هو الآن قيد النظر .

Digitized by UNOG Library

٨٣— وفي الدورة الحادية والأربعين لمجلس الوصاية ، صرح الممثل الخاص بأن حكومة بابوا غينيا الجديدة قد أنشأت مؤخرا وزارة دفاع خاصة بها . وتضم هذه الوزارة ٣٥٠٠ عسكرى ، موزعين في كتيبتين ، وسرية هندسة ، ووحدة من قوارب الدورية ، ووحدة من قوارب الانزال .

٨٤— كما صرح الممثل الخاص بأن شرطة بابوا غينيا الجديدة وقوتها الدفاعية ستبقيان منفصلتين بعد الاستقلال . ولقد أعربت حكومة بابوا غينيا الجديدة عن عزمها على أن يكون من سياساتها استخدام موارد قوات الدفاع للنهوض ببناء صرح الأمة .

٨٥— وقال الممثل الخاص أيضا أن الحكومة قررت اعادة تنظيم الاشراف المدني والعسكرى على قوات الدفاع . وهنالك اقتراح بتشريع جديد لاستبدال قانون الدفاع الاسترالي في بابوا غينيا الجديدة بأحكام من شأنها ملاءمة أغراض بابوا غينيا الجديدة وتحقيقها .

٨٦— وصرح الممثل الخاص بأن بابوا غينيا الجديدة قد انضمت الى عدد من المنظمات الاقليمية والدولية ، ومنها ندوة جنوب المحيط الهادىء ، ومؤتمر جنوب المحيط الهادئ ، والمصرف الدولي ، ومنظمة الطيران المدني الدولية ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، ومنظمة الصحة العالمية ، والمصرف الانمائي الآسيوى ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء .

٨٧— كما صرح الممثل الخاص بأن بابوا غينيا الجديدة ستطلب الانضمام الى عضوية الأمم المتحدة بعد الاستقلال .

٨٨— وأشار الممثل الخاص الى أنه ، منذ نيل الحكم الذاتي في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، شاركت حكومة بابوا غينيا الجديدة مشاركة تامة ومباشرة في الاجتماعات والمفاوضات الدولية ، لا سيما في محادثات التبادل التجارى مع البلدان الأخرى ، بالاضافة الى اتفاق الحدود مع اندونيسيا .

٨٩— وقال الممثل الخاص ان بابوا غينيا الجديدة قد حضرت مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار الذى عقد في كاراكاس من ٢٠ حزيران/يونيه الى ٢٩ آب/أغسطس ١٩٧٤ ، وانها أجرت مفاوضات مع المصرف الدولي بوصفها دولة متميزة ومنفصلة . كما شاركت بابوا غينيا الجديدة أيضا في ترتيب جماعي مع اليابان واستراليا .

٩٠— وصرح الممثل الخاص ان بابوا غينيا الجديدة قد أنشأت وزارة خاصة بها للعلاقات الخارجية والتجارة الخارجية ؛ وأن السلطة القائمة بالادارة قد ساعدت في تدريب كبار موظفي السلك السياسي الخارجي من أبناء بابوا غينيا الجديدة . وقد تم انشاء مكاتب في الخارج في كل من كانبيرا وسيدني وويلنغتون وسوفا وجاكرتا . وسيتم انشاء غيرها قريبا في طوكيو وواشنطن ونيويورك . وستكون هذه هي المكاتب الممثلة لبابوا غينيا الجديدة في الخارج ، بادىء الأمر .

Digitized by UNOG Library

٩١ــ ومع ان استراليا احتفظت بالاشراف الرسمي على الدفاع والشـــؤون الخارجية بموجب السلطات التي تحتفظ بها ، فان من الواضح أن حكومة استراليـا لم تتخذ أى قرار يخالف موقف حكومة بابوا غينيا الجديدة في أى من المبادرات الـــتي قامت بها . وفي الواقع ان استراليا ، في تصريفها لشؤون الدفاع والعلاقات الخارجية ، انما كانت تعمل بالتعاون الكامل مع حكومة بابوا غينيا الجديدة فقط . وفي المناسبات القليلة التي تطلبت من استراليا اتخاذ مبادرة ما ، لم تكن تقوم بذلك الا بعد التشاور مع حكومة بابوا غينيا الجديدة . وفي جميع الحالات الأخرى كان من الواضح ان حكومة بابوا غينيا الجديدة قامت هي وحدها بصياغة سياساتها وسلطاتها في تلك المجـالات وتنفيذها على أفضل وجه في حدود استطاعتها .

٩٢ــ واعتمد مجلس الوصاية في دورته الحادية والأربعين النتائج والتوصـيات التاليـة :

يحيط مجلس الوصاية علما بأنه مع كون السلطة القائمة بالادارة ذات المسؤوليـة النهائية في ميدان الشؤون الخارجية والدفاع حتى الاستقلال فـان حكومة بابوا غينيـا الجديدة تقرر ، عمليا ، سياستها الخاصة بها بتشجيع كامل من السلطـة القائمـة بالادارة . ويرحب المجلس بتزايد مشاركة بابوا غينيا الجديدة في الشؤون الدوليـة .

ويحيط مجلس الوصاية علما باستمرار التقدم في بناء القوة الدفاعية لبابوا غينيـا الجديدة وبالخطوات التي يجرى اتخاذها لتكوينها من السكان المحليين . ويرحـب المجلس ببيان الممثل الخاص ومفاده أن القوة الدفاعية ستستخدم ، في جملـة أمـور ، للنهوض بمهمة بناء صرح الأمة ، ويؤكد أهمية المساهمة القيمة التي يمكن للقوة الدفاعيـة أن تقوم بها للنهوض بالوحدة القومية .

التربية السياسية

٩٣ــ أعلن الوزير الأول في أيار/مايو ١٩٧٢ عن خطط حكومته لتعزيز برامـج التربية السياسية في جميع أنحاء بابوا غينيا الجديدة ، تلبية للطلبات المتكررة الواسعـة النطاق من أجل التربية السياسية الصادرة عن أهالى القرى ومجالس الحكومات المحليـة وأعضاء المجلس النيابي .

٩٤ــ وجاء في التقرير قيد النظر انه تم ، بعد الاعلان المذكور بفترة قصـيرة ، انشاء فرع اتصال حكومي في مكتب الوزير الأول لتشجيع التربية السياسية وللتشـجيع على تفهم سياسات الحكومة وبرامجها بصفة عامة ، وكذلك لاطلاع الحكومة باستمرار على مواقف السكان من تلك السياسات والبرامج وردود فعلهم ازاءها . ويعتمد الفرع ، الـــذى يتألف الى حد كبير من الموظفين المحليين ، على مساعدة الدوائر الحكومية الأخـــرى ذات النشاط المتصل بالموضوع ، كتلك المسؤولة عن الاعلام والارشاد والتربية والانمـــاء

Digitized by UNOG Library

الاجتماعي والشؤون الداخلية ،في تنفيذ برنامج لا يقتصر على التربية في مجال التغيير السياسي فحسب ، بل يتناول التربية في المجالين الاقتصادى والاجتماعي اللذين يتسمان بالتغير السريع . وخلال عام ١٩٧٣ ، كرس الفرع معظم نشاطه لاعلان الشعب واستشعار رد فعله للأسئلة التي طرحتها عليه لجنة التخطيط الدستورى ،ولشرح ما يعنيه الحكم الذاتي له ولبلده .

٩٥— وفي الدورة الحادية والأربعين لمجلس الوصاية ، صرح الممثل الخاص بأنه برزت نقاط هامة من سوء الفهم لدى بحث المفاهيم التي تبدو بحتة وبعيدة كمفهوم " الاستقلال " . وحرصا على تبديد تلك المخاوف وسوء الفهم ، عمدت الحكومة الى شن حملة واسعة في برنامج التربية السياسية ، وهو برنامج قيد التنفيذ الفعلي منذ ثلاث سنوات . غير أن حكومة بابوا غينيا الجديدة تعتقد جازمة بأن التربية السياسية يجب ألا تكون عملية وحيدة الاتجاه يتم فيها نشر المعلومات من المركز (فرع الاتصال الحكومي) الى المناطق البعيدة . بل ان أحد الأهداف المرسومة هو تشجيع افراد الشعب على ابداء آرائهم الشخصية ومناقشتها وطرحها .

٩٦— واعتمد مجلس الوصاية في دورته الحادية والأربعين النتائج والتوصيات التالية :

يرحب المجلس باستمرار التأكيد على برامج التربية السياسية كما يرحب ، في هذا الصدد ، بمشاركة مواطني بابوا غينيا الجديدة في أعمال لجنة التخطيط الدستورى كبرهان اضافي على نجاح البرنامج .

الأحزاب السياسية

٩٧— لقد مارست خلال الفترة المستعرضة عدة أحزاب سياسية نشاطها في بابوا غينيا الجديدة وهي : الحزب المتحد ،وحزب بانغو (حزب اتحاد بابوا غينيا الجديدة) ، وحزب التقدم الشعبي ، وحزب بابوا غينيا الجديدة القومي ، ورابطة ماتونغان ، وحزب المقاطعات المتخلفة النمو ، وحزب عمال غينيا الجديدة ، والجمعية السياسية المتحدة ، ورابطة بيلي .

٩٨— والأحزاب الرئيسية المشتركة في الحكومة الائتلافية القومية ، التي تشكلت في شهر نيسان/أبريل ١٩٧٢ وتحتل حوالي ٥٧ مقعدا من أصل ١٠٠ مقعد في المجلس النيابي ، هي حزب بانغو (٢٧ مقعدا) ، وحزب التقدم الشعبي (١٢ مقعدا) ، وحزب بابوا غينيا الجديدة القومي (١٥ مقعدا) ،ورابطة ماتونغان (٣ مقاعد) . والوزير الأول هو زعيم حزب بانغو .

٩٩— وتتألف المعارضة في المجلس النيابي ، وزعيمها السيد تيي أبال ، من

Digitized by UNOG Library

حوالي ٤٠ من أعضاء الحزب المتحد ومؤيديه . وأغلبية ممثلي المعارضة من مقاطعات المرتفعات ، الا أن لها أعضاء في المجلس النيابي من جميع المقاطعات تقريبا .

١٠٠ــ وتدور الخلافات الأساسية القائمة بين الأحزاب من حيث السياسة العامة ، حول سرعة التقدم الدستورى والتدابير الواجب اتخاذها لتشجيع الاستثمار والتقدم الاقتصادى . فبينما تحبذ الأحزاب الائتلافية الاستقلال المبكر ، يؤكد الحزب المتحد ضرورة حصول عامة الشعب على المزيد من الخبرة السياسية والتعليم .

المجلس النيابي

١٠١ــ تجرى الانتخابات العامة لدخول المجلس النيابي في بابوا غينيا الجديدة في فترات لا تتجاوز أربع سنوات على أساس الاقتراع العام للراشدين . وقد جرت الانتخابات الأخيرة في شهرى شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٧٢ .

١٠٢ــ ويتألف المجلس النيابي من ١٠٤ أعضاء : يتم تعيين ٤ منهم ، ويعرفون باسم الأعضاء الرسميين ، من قبل الحاكم العام لاستراليا بناء على تسمية المندوب السامي الاسترالي ؛ ويجرى انتخاب ٨٢ عضوا في الدوائر الانتخابية ذات الترشيح الحر ، و ١٨ عضوا في الدوائر الانتخابية الاقليمية . وفي قانون بابوا غينيا الجديدة ، ١٩٤٩ــ١٩٧٣ ، حكم ينص على تعيين ما لا يزيد عن ثلاثة أشخاص يعرفون باسم " أعضاء معينين " ولكن لم يتم تعيين أى من هؤلاء .

١٠٣ــ وجاء في التقرير قيد النظر أن الغاء الفرع ٣٦ (١) (أ) من قانون بابوا غينيا الجديدة ، الذى أقر في ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ ، أدى الى الغاء المقاعد الأربعة التي يحتلها الأعضاء الرسميون في المجلس النيابي .

١٠٤ــ وجاء في التقرير قيد النظر أن الحكومة اتفقت على وجوب تبسيط النظام الانتخابي في بابوا غينيا الجديدة استجابة لاحتياجات البلد ، وقد تم اتخاذ خطوات لتحقيق هذه الغاية . وقد أحيل بعض هذه الأمور الى لجنة التخطيط الدستورى .

Digitized by UNOG Library

القضـاء

١٠٥ــ المحكمة العليا ، التي أنشئت بموجب قانون بابوا غينيا الجديدة ، ١٩٤٩ــ ١٩٧٣ ، هي أعلى سلطة قضائية في الاقليم . ومن اختصاص المحكمة العليا الأسترالية ، مع مراعاة شروط مقرّرة ، النظر والبت في دعاوى استئناف قرارات المحكمة العليا ومراسيمها وأوامرها وأحكامها . ولكل مقاطعة ادارية هنالك محكمة مقاطعة ، الى جانب محاكم محلية ومحاكم للأطفال ومحاكم حراسة .

١٠٦ــ وفي الدورة الأربعين أعرب مجلس الوصاية ، حرصا منه على الاسراع بعملية استبدال الأجانب بالسكان المحليين ، عن أمله في توسيع مؤهلات القضاة المنصوص عنها في قانون بابوا غينيا الجديدة ، بحيث يمكن تعيين أشخاص غير محامي الاجراء ومحامي المرافعة أمام محاكم استرالية معينة قضاة في محاكم بابوا غينيا الجديدة .

١٠٧ــ وجاء في التقرير قيد النظر أنه تم تعديل قانون بابوا غينيا الجديدة على هذا النحو . وكان من المزمع تقديم مشروع قانون الى المجلس النيابي في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ، يهدف الى انشاء سلك قضائي مهني يتكون من مواطني بابوا غينيا الجديدة . غير أن تقديمه أرجئ بناء على طلب لجنة التخطيط الدستورى التي رغبت في النظر في الموضوع .

١٠٨ــ وبناء على طلب حكومة بابوا غينيا الجديدة ، التي أيدت رغبات لجنة التخطيط الدستورى بعدم ادخال أى تغيير في ميدان تصريف القضاء الى أن تتم مناقشة الاقتراحات المتعلقة بدستور بابوا غينيا الجديدة واصدار الدستور ، فقد تقرر في ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ بموجب قانون بابوا غينيا الجديدة أن تظل المحكمة العليا ، وادارة المحاكم ، والملاحقات ، والمساعدة القضائية مسائل محفوظة تبقى ضمن حدود مسؤولية السلطة القائمة بالادارة .

الحكم المحلي

١٠٩ــ وينص قانون الحكم المحلي ، ١٩٦٣ــ١٩٧٣ ، يحق (للمدير في المجلس) أن ينشئ ، بموجب اعلان رسمي ، مجالس حكومية محلية ذات سلطة في حدود معينة ، خاضعة لقوانين بابوا غينيا الجديدة ، للقيام بالمهام التالية :

(أ) الاشراف والتنظيم والادارة في منطقة المجلس ، وضمان رفاهية منطقة المجلس والأشخاص القاطنين فيها ؛ (ب) تنظيم أى مشروع أو مؤسسة أو تمويلها أو الاشتراك فيها ؛ (ج) القيام بأى عمل يعود بالفائدة على المجتمع ؛ (د) تقديم أى من الخدمات العامة أو الاجتماعية ، أو التعاون في تقديمها .

١١٠ــ وقد تم انشاء خمسة مجالس جديدة خلال الفترة ١٩٧٢ / ١٩٧٣ ، بحيث

Digitized by UNOG Library

بلغ مجموع مجالس الحكم المحلي ١٦٣ ، وتضم ٢٣٧٠٠٠٠ نسمة ، يمثلون ٩٢ في المائة من سكان بابوا غينيا الجديدة .

١١١ — ويجرى الآن انشاء مجالس حضرية في مدينتي بورت مورسبي ولاى ، وفي بلدتي مادانغ ورابول . واضافة الى ذلك أعلنت كل من مدن غوروكا وماونت هاغن وكانداياوا وكاغاموغا مناطق حضرية حسب مفهوم قانون الحكم المحلي ، رغم أن مجالس غوروكا وماونت هاغن وكانداياوا لا تعمل بوصفها مجالس حضرية منفصلة ، بل انها مجالس ريفية مسؤولة عن الخدمات الحضرية .

١١٢ — وجاء في التقرير السنوى قيد النظر أن المجالس الاستشارية للمقاطعات ، وهى هيئات غير الزامية أحدثت لاسداء المشورة الى مدير المقاطعة ، قد أبدلت في ١٣ مقاطعة من أصل ١٨ بسلطات محلية ينتخب أعضاؤها من المجالس المحلية الموجودة داخل المقاطعات . وتصرح السلطة القائمة بالادارة بأن عملية الغاء هذه المجالس الاستشارية للمقاطعات سوف تستمر الى أن يتم ابدالها جميعا اما بسلطات محلية أو بشكل آخر من أشكال الحكم في المقاطعة .

١١٣ — وهنالك مجلس استشارى بلدى واحد فقط لا يزال قائما في بلدة واو — بولولو في مقاطعة موروبي . بينما تم ابدال جميع المجالس الاستشارية البلدية بمجالس حضرية أو ريفية .

الخدمة العامة : تدريب السكان الأهليين وتعيينهم في مناصب المسؤولية في الحكومة

١١٤ — لقد انتقلت مسؤولية الخدمة العامة الى حكومة بابوا غينيا الجديدة في ١٤ آذار / مارس ١٩٧٣ .

١١٥ — وفي ٢٦ أيلول / سبتمبر ، أعلن الوزير الأول عن عزمه على تخفيض عدد موظفي الدولة الأجانب من ٧٥٠٠ الى ٤٠٠٠ خلال الثلاث سنوات ونصف التالية . ومن أجل ضمان سير عملية التخفيض هذه بشكل منظم ، تم انشاء لجنة معنية بنقل الوظائف الى أيدى المواطنين تابعة للمجلس التنفيذى ، كما تم في وقت لاحق انشاء لجنة استشارية من كبار الموظفين المحليين داخل الخدمة العامة لتقديم توصيات محددة .

١١٦ — وفي الدورة الحادية والأربعين لمجلس الوصاية ، ذكر الممثل الخاص أن نقل الوظائف الى أيدى المواطنين ، في كل من الخدمة العامة والقطاعات الخاصة على جميع المستويات ، هو أحد الالتزامات الأساسية لحكومة بابوا غينيا الجديدة وأنه يخضع لتحفظ واحد فقط وهو أن مصالح البلد ككل لها المقام الأول . وينطوى تحقيق هذا الهدف على تخفيض تدريجي للعناصر الأجنبية العاملة في الخدمة العامة . وقد

Digitized by UNOG Library

دخلت هذه الخطة حيز التنفيذ في كافة أجهزة الخدمة عقب اعلانها في عام ١٩٧٢ ، حين طلبت الحكومة تخفيض عدد العمال الأجانب بمعدل ١٥ في المائة سنويا لمدة ثلاث سنوات . وفي ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٤ ، لوحظ أن نسبة التخفيض قد تجاوزت الهدف الذى رسمته الحكومة وهو ١٥ في المائة ، وتبين أن متوسط نسبة التخفيض الذى تحقق بلغ ٣٧٫٠٩ في المائة .

١١٧ — وجاء في التقرير قيد النظر أن مشروع المجموعة الأسترالية للمساعدة في شؤون التوظيف دخل حيز التنفيذ في ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، وأن الموظفين الأستراليين الذين يعملون في حكومة بابوا غينيا الجديدة انما عينوا بموجب هذا المشروع. وتقوم الحكومة الأسترالية بدفع مرتباتهم وعلاواتهم ، كما تعهدت بمواصلة تقديم مساعدتها من الموظفين الى بابوا غينيا الجديدة طالما دعت الحاجة الى ذلك .

١١٨ — وتبذل جهود كبيرة من أجل الاسراع في عملية نقل الوظائف الى أيدى المواطنين . ففي تموز / يوليو ١٩٧٤ تم تعيين تسعة أشخاص آخرين من مواطني بابوا غينيا الجديدة في منصب مدير مقاطعة . وبذلك أصبح عدد مديرى المقاطعات من مواطني بابوا غينيا الجديدة ١٤ من مجموع ١٩ مديرا .

١١٩ — ويترأس الآن مواطنو بابوا غينيا الجديدة عدة وزارات ، بما في ذلك وزارات التربية والزراعة والمالية والانماء التجارى والشؤون الداخلية والعمل والصحة العامة والأشغال العامة . ومن بين المناصب الهامة الأخرى منصب رئيس مجلس الخدمة العامة ، ورئيس هيئة الاذاعة القومية ، ومفوض هيئة استخدام المعلمين ومدير مكتب المنظمات الصناعية .

١٢٠ — ولغاية ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٣ ، اشترك ٦١ موظفا في برنامج كبار الموظفين التنفيذيين الذى يهدف الى الاسراع بترقية الموظفين المحليين الى مناصب استشارية في مجال تقرير السياسة العامة ، والى مناصب تنفيذية ، خاصة بعقد دورات تدريبيه لهم أثناء العمل ، وكذلك بتنظيم دورات دراسية تقليدية وتدريبية في الخارج ، حسبما تمليه الضرورة .

١٢١ — وفي منتصف عام ١٩٧٣ كان هنالك ١٨٤ من مواطني بابوا غينيا الجديدة منتظمين في دورات دراسية في جامعة بابوا غينيا الجديدة أو في معهد التكنولوجيا بموجب منح دراسية من الخدمة العامة تمهيدا لتعيينهم فيها . وعلاوة على ذلك هنالك ٤٠ موظفا عاملا يتلقون تعليمهم في المرحلة فوق الثانوية بشكل نظامي على نفقة الحكومة. ويتابع ٢٤٩ موظفا آخر دورات دراسية نظامية في موضوع الادارة ، كما يحضر ٧٢٤ موظفا دورات دراسية قصيرة الأجل في كلية الادارة في بابوا غينيا الجديدة . وهنالك ١٨٨ موظفا آخر في استراليا يتابعون دورات دراسية بموجب مشروع الكومنولث للتدريب العملي .

١٢٢ — واعتمد مجلس الوصاية في دورته الحادية والأربعين النتائج والتوصيات التالية :

Digitized by UNOG Library

يحيط مجلس الوصاية علما مع شيء من القلق ببيان الممثل العام الذى ورد فيه أن ترك الموظفين الأجانب الخدمة في القطاع العام مستمر بمعدل أسرع مما كان متوقعا . كما يحيط علما بملاحظات الممثل العام حول ضرورة عدم الاضرار بالنشاطات الأساسية للحكومة من جهة ، والضرورة الملحة للاستعجال بعملية نقل الوظائف الى أيدى المواطنين من جهة أخرى ، وكذلك ضرورة عدم الحد من تقدم أبناء بابوا غينيا الجديدة بغية الحفاظ على مستويات من الكفاءة أو عمليات لا تلائم أوضاع البلد . ويثني على المساهمات القيمة التي قدمتها المجموعة الأسترالية للمساعدة في شؤون التوظيف ، وهو على ثقة من أنه في حال نشوء أية ثغرة في الخدمة العامة فان مجلس الخدمة العامة في بابوا غينيا الجديدة سوف يتمكن من تدبير الموظفين الضروريين لسدها .

ملاحظات أعضاء مجلس الوصاية التي لا تمثل الا آراءهم الشخصية

تطور الهيئات التمثيلية والتنفيذية والتشريعية وتوسيع صلاحياتها

الشؤون الخارجية والدفاع

١٢٣ — لقد أثنت ممثلة الولايات المتحدة على بابوا غينيا الجديدة لأنها وضعت سلما للأولويات في المجال الدولي بهذه السرعة . وقالت ان قرارها طلب عضوية المنظمات الاقليمية والدولية التي يمكن أن تعود عليها بفوائد مباشرة قرار حكيم ، وان وفدها أعجب أيضا بالتدريب الذى وفرته بابوا غينيا الجديدة لموظفي سلكها السياسي الخارجي النامي ، مما يبشر بالخير لتمثيل بابوا غينيا الجديدة في المجتمع العالمي .

١٢٤ — ورحب ممثل المملكة المتحدة بدخول بابوا غينيا الجديدة المسرح الدولي ، وقال ان الاقليم قد أنشأ بالفعل نوى بعثات دبلوماسية . كما رحب بنمو روابط الاقليم مع دول المحيط الهادئ الأخرى ومع الدول الأسيوية المجاورة . وقد رحبت حكومته بوجه خاص بقبول بابوا غينيا الجديدة عضوا كامل العضوية في مشروع كولومبو ، الأمر الذى لا يقتصر على تنويع موارد المساعدة المتاحة للبلد ، بل يشكل ، أيضا صلة أخرى بين بابوا غينيا الجديدة والمملكة المتحدة . وقد سبق أن أشار الوزير الأول الى أن بلده قد يتقدم بطلب لعضوية الكومنولث لدى استقلاله . وأن المملكة المتحدة لترحب بطلب كهذا من بابوا غينيا الجديدة .

١٢٥ — وقال أن المملكة المتحدة مازالت مسؤولة عن جزر سليمان في الوقت الحاضر وأن التطورات في بابوا غينيا الجديدة لا بد وأن يكون لها أثر كبير على مستقبل جزر سليمان . وتأمل حكومته في أن يستمر البلدان في تطوير علاقات صداقة أوثق .

١٢٦ — وأشار ممثل المملكة المتحدة الى انشاء وزارة دفاع ، والى اعادة تنظيم الاشراف على القوة الدفاعية ، والى التقدم المحرز في نقل المناصب العالية فيها الى

Digitized by UNOG Library

أيدى المواطنين . وقال ان استخدام القوة الدفاعية في مشاريع بناء الأمة سيكون ذو قيمة عظيمة بالنسبة لانماء البلد اقتصاديا ، وأعرب عن أمله في أن تكون باعث وحدة للبلد ، يعمل فيه الشباب معا من أجل خير الأمة .

١٢٧ــ وقال ممثل المملكة المتحدة أنه على الرغم من أن استراليا ماتزال رسميا السلطة القائمة بالادارة في بابوا غينيا الجديدة ، فان هذا يصح في معنى محدود فقط ، اذ أن الاقليم نال الحكم الذاتي الداخلي كاملا في ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ . ومع أن التعديلات التي أدخلت على قانون بابوا غينيا الجديدة قد احتفظت للحكومة الاسترالية بصلاحيات في مجال العلاقات الخارجية والدفاع الى جانب صلاحيات تتصل ببعض الأمور القضائية والبرلمانية الأخرى ، فان الحكومة الاسترالية أكدت من جديد ، في بيان مشترك صدر في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، أنها لن تتصرف في المجالات المحفوظة الا بعد التشاور مع بابوا غينيا الجديدة وأخذ رأيها . وفي واقع الأمر سمحت استراليا لحكومة بابوا غينيا الجديدة ، كما أوضح الممثل الخاص باسهاب ، بالقيام بمبادرات خاصة بها في ميداني السياسة الخارجية والدفاع .

١٢٨ــ وقال ممثل فرنسا أن مسألة الدفاع تتسم بأهمية زائدة لأنها تشمل ، الى حد ما ، الأمن الداخلي في البلد ، وبالتالي الحفاظ على النظام في بعض الأحوال البالغة الخطورة . وقبيل الاستقلال ، يجب اتخاذ خطوات لضمان نقل تلك المسؤوليات الى حكومة بابوا غينيا الجديدة . وأكد وفده أهمية اعداد السلطات المعنية للقيام بمهامها المقبلة .

١٢٩ــ وأشار ممثل فرنسا الى المفاوضات بين حكومتي استراليا وبابوا غينيا الجديدة بشأن علاقة الدفاع ، فأعرب عن أمله في أن يحاط مجلس الوصاية علما بصورة منتظمة بكل تقدم يحرز في هذه المفاوضات .

١٣٠ــ وصرح ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكيه السوفياتيه بأن حكومة بابوا غينيا الجديدة قد اتخذت سلسلة من التدابير لتعزيز السيادة القومية للبلد ولتطوير علاقاتها الدولية . فقد أصبحت بابوا غينيا الجديدة عضوا ، أو عضوا منتسبا ، في عدد من المنظمات الدولية التابعة لأسرة الأمم المتحدة .

التربيـــة السياسيـــة

١٣١ــ وأشار ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى حملة التربية السياسية بين الجماهير الشعبية بحيث يشارك معظم السكان في عملية الانماء المستقل للبلد . وقال ان هذه العملية من الأهمية بمكان بحيث يعتمد عليها مستقبل البلد بكامله ، وان الجهود التي بذلتها حكومة بابوا غينيا الجديدة في هذا الاتجاه ذات أهمية بالغة .

Digitized by UNOG Library

الخدمة العامة : تدريب السكان الأهلين وتعيينهم
في مناصب المسؤولية في الحكومة

١٣٢ — وأشار ممثل المملكة المتحدة الى بيان الممثل الخاص الذى صرح أثناء الدورة الحادية والأربعين لمجلس الوصاية بأن توظيف الأجانب في الحكومة قد انخفض بسرعة بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٤ . وقال أنه لا بد من ايجاد توازن بين ضرورة الحفاظ على الخدمات الأساسية وبين ما أسماه الممثل الخاص بضرورة عدم الابقاء على مستويات كفاءة لا تلائم أوضاع بابوا غينيا الجديدة . ولا يبدو لوفده أن المعضلة أصبحت خطيرة بعد . فمازال هنالك ٤٠٠٠ استرالي يعملون في بابوا غينيا الجديدة بموجب برنامج مساعدة استرالي . فاذا حدثت أية ثغرة هامة قبل أن يكون سكان بابوا غينيا الجديدة المدربين على استعداد ليأخذوا بأيديهم زمام الأمر ، فان وفد المملكة المتحدة ، متأكد من أن استراليا لن تكون الوحيدة في بذل مافي وسعها لتقديم المساعدة ، بل سيكون الى جانبها المجتمع الدولي عامة .

Digitized by UNOG Library

جيم — التقدم الاقتصادى

وصف عام للأوضاع القائمة فى الاقليم وبيان بالتوصيات التي اعتمدها مجلس الوصايـــة

نظرة عامة

١٣٣ — يعتمد الاقتصاد النقدى في بابوا غينيا الجديدة بالدرجة الرئيسية على انتاج السلع الأولية للتصدير . وهي تشمل المحاصيل النقدية (مثل البن والكاكاو وجوز الهند المجفف والمطاط والشاى) والمعادن (النحاس والذهب والفضة) والحراج والمنتجات البحرية . ومنذ افتتاح منجم بانغونا ، الذى تملكه شركة بوغانفيل كوبر المحدودة ، في شهر نيسان / أبريل ١٩٧٢ ، تجاوزت القيمة السوقية للمعادن قيمة المنتجات الزراعية بنسبة كبيرة . وفي عامي ١٩٧٣/٧٢ بلغت قيمة انتاج النحاس والمعادن الثمينة حوالي ١٧٧ مليون دولار استرالي (٦) ، بينما بلغت متحصلات صادرات المنتجات الزراعية ٩٦ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار استرالي ، وصادرات الحراج ١٩ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار استرالي ، صادرات المنتجات البحرية ٦ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار استرالي .

١٣٤ — وجاء في التقرير قيد النظر (T/1751) ان قيمة الصادرات ازدادت من ٩٣ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار استرالي في عام ١٩٧٢/٧١ الى ٢٢٩ ١٠٠ ٠٠٠ دولار استرالي في عام ١٩٧٣/٧٢ ، مما أدى لأول مرة الى حدوث فائض في الميزان التجارى بلغ ١٩ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار استراليا ، والى تخفيض عجز ميزان المدفوعات للحساب الجارى الى ١٦٥ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار استرالي . وتشير المعلومات الأولية الى أن فائض الميزان التجارى سيكون أكبر من هذا في عام ١٩٧٤/٧٣ بسبب الزيادة الكبيرة في متحصلات صادرات المعادن والكاكاو وجوز الهند المجفف ؛ فخلال الأشهر الستة الأولى بلغت متحصلات الصادرات أكثر من ضعف ما يقابلها خلال نفس الفترة في عام ١٩٧٣/٧٢ .

١٣٥ — وعقب انهاء برنامج الانماء الخمسي الاول في عام ١٩٧٣ ، رفع الى المجلس النيابي في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٣ خطة تحسين يشمل عام ١٩٧٤/٧٣ . وتقوم هذه الخطة ، وهي مقدمة للبرنامج التالي الطويل الأجل ، على أساس بيان من ثماني نقاط ، للأهداف الأساسية اعتمده المجلس النيابي في عام ١٩٧٢ . وتهدف هذه الخطة ، في جملة أمور ، الى انجاز ما يلي : (آ) زيادة اشراف بابوا غينيا

---

(٦) العملة المحلية هي الدولار الاسترالي ، ويعادل حوالي ١ر٣٣ دولارا امريكيا .

Digitized by UNOG Library

الجديدة على الاقتصاد ؛ (ب) توزيع الفوائد الاقتصادية توزيعا أكثر انصافا ؛ (ج) تحقيق اللامركزية في النشاط الاقتصادى والتخطيط والانفاق الحكومي ، مع التأكيد بوجة خاص على انشاء صناعات ريفية ؛ (د) تشجيع المشاريع التجارية التي يملكها مواطنو بابوا غينيا الجديدة ؛ (هـ) انتاج بدائل للواردات محليا لزيادة اعتماد الاقتصاد ذاتيا ؛ (و) تطوير نظام ضريبي قادر ، في المدى الطويل ، على توفير ايراد محلي كاف لسيد احتياجات الحكومة .

١٣٦ — وشهدت الفترة المستعرضة أيضا انشاء مصرف مركزى ، ومصرف تجارى تملكه الحكومة . وبدأ المصرف الأول ، وهو مصرف بابوا غينيا الجديدة ، أعمالة في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ، وقد تم انشاؤه بمنحة من الحكومة الاسترالية . ومن المزمع اصدار عطة لبابوا غينيا الجديدة في عام ١٩٧٥ . وبدأ المصرف التجارى، ويسمى مؤسسة بابوا غينيا الجديدة ، أعماله في شهر نيسان / ابريل ١٩٧٤ حين آلت اليه ملكية شبكة المصارف في بابوا غينيا الجديدة التي كان يملكها سابقا مصرف الكومنولث الاسترالي ، الى جانب موجودات هذا المصرف في الاقليم ، التي بلغت حوالي ٦٥ مليون دولار استرالي . ولقد وافقت الحكومة الاسترالية على تقديم منحة خاصة الى حكومة بابوا غينيا الجديدة بمبلغ ١٠ ملايين دولار استرالي لتكون بمثابة رأسمال أولي للمصرف.

١٣٧ — وبلغت المعونة الاسترالية الى بابوا غينيا الجديدة في عام ١٩٧٤/٧٣ ٧٧ ١٠٠ ٠٠٠ ١٩٠ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار استرالي ، منها ٦٣ ١٠٠ ٠٠٠ دولار استرالي في شكل اعانة ومنحة انمائية ؛ ومبلغ ٤٩ ٩٠٠ ٠٠٠ دولار استرالي كمنحة خاصة مرتبطة بنقل الوظائف وانشاء المؤسسات الحكومية ؛ ومبلغ ٤٩ ٩٠٠ ٠٠٠ دولار استرالي لدفع مرتبات الموظفين الأجانب وعلاواتهم .

١٣٨ — وفي الدورة الأربعين أحاط مجلس الوصاية علما مع الارتياح بموقف السلطة القائمة بالادارة من ان بابوا غينيا الجديدة سيكون لها ، بعد الاستقلال ، الأولوية في الاستفادة من برنامج المساعدة الأجنبية الاسترالية التي ازدادت زيادة ملموسة . وبعد المباحثات التي جرت في مطلع عام ١٩٧٤ ، بعث رئيس وزراء استراليا برسالة الى الوزير الأول اعلمه فيها انه " استنادا الى البوادر الحالية ، يمكن لبابوا غينيا الجديدة ، كبلد متحد ، أن تتصرف بناء على افتراض أن استراليا ستقدم لها مالا يقل عن ٥٠٠ مليون دولار استرالي لتمويل مختلف أشكال المساعدة الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة ثلاث سنوات ابتداء من عام ١٩٧٥/٧٤ " .

١٣٩ — واعتمد مجلس الوصاية في دورته الحادية والأربعين النتائج والتوصيات التالية :

يرحب مجلس الوصاية بالتعهد السخي بالمساعدة الذى قدمته الحكومة الاسترالية الى بابوا غينيا الجديدة ، كبلد متحد ، خلال فترة ثلاث سنوات ابتداء من السنة المالية ١٩٧٥/٧٤ . كما يعرب عن أمله في أن يتوفر لبابوا غينيا الجديدة ، كبلد

Digitized by UNOG Library

مستقل ، فرصة الاستفادة فورا من موارد المساعدة متعددة الأطراف والثنائية ، بالاضافة الى تلك المتوفرة حاليا . وفي الوقت نفسه يرحب المجلس بالبوادر الأخيرة التي تشير الى أن موارد دخل بابوا غينيا الجديدة الداخلية تسهم بنصيب متزايد في الاكتفاء الذاتي الاقتصادي للاقليم .

الاستثمار الأجنبي

١٤٠ — تنص خطة التحسين لسنة ٧٣/١٩٧٤ على انشاء سلطة قومية للاستثمار والانماء ، ومن وظائفها الرئيسية ضمان توجيه الاستثمار الأجنبي على نحو يعود معه بأعظم فائدة على شعب بابوا غينيا الجديدة . وتنص المبادئ التوجيهية التي أعلنها الوزير الأول في بيان له أمام المجلس النيابي في ٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٣ ، على أن هذه السلطة تسعى للنهوض بالاستثمارات الأجنبية التي ستوفر ، في جملة امور ، فرص أعمال تجارية أو وظائف للعمال المهرة من مواطني بابوا غينيا الجديدة ، وخاصة في المناطق الأقل نموا ، وتشجع الصناعات الانتاجية التي تعتمد على المواد الخام المحلية مما يخفض الاعتماد على الواردات . وتحتفظ الحكومة بحقها في اكتساب الأسهم في أي مشروع جديد ، كما تهدف الى الحصول على حصة مسيطرة في الصناعات الأساسية ، كالخطوط الجوية والمصارف .

١٤١ — وفي ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٤ أعلن الوزير الأول موافقة حكومته على مشروع قانون لانشاء السلطة القومية للاستثمار والانماء . وفي الدورة الحادية والأربعين لمجلس الوصاية ، أعلم الممثل الخاص المجلس بأن الحكومة وافقت على مشروع القانون وسيرفع قريبا الى المجلس النيابي .

١٤٢ — كما صرح الممثل الخاص بأن الهدف الرئيسي لبابوا غينيا الجديدة هو تحقيق الانماء الاجتماعي وكذلك الاقتصادي عن طريق الاستثمار العام والاستفادة من انفاق الحكومة ونشاطاتها في جميع المجالات ، بصرف النظر عن امكانياتها من حيث مردودها الاقتصادي البحت . وقال ان الحكومة تلاحظ بكثير من الاهتمام ، أن مؤسسات التسليف الدولية تدرس الآن انواع المشاريع التي يمكنها أن تعود على الشعب بفوائد اجتماعية أكبر ، وأن برامجها قد صممت بحيث تساعد على الاستثمار العام في المناطق الأقل نموا . وتعتزم الحكومة رسم سياسة التخطيط لبابوا غينيا الجديدة في المستقبل آخذة بعين الاعتبار الكامل العوامل التي تمكنها من الافادة من جو التفاهم الجديد بشأن الآثار الاجتماعية للمساعدة الخارجية . وفي الوقت نفسه ، تقدر الحكومة أنه من أجل عدم احباط عملية الانماء بأكملها ، يجب تركيز الاستثمار العام ، الى حد ما ، في المقومات الهيكلية الرئيسية ، وفي المشاريع التي من شأنها تعزيز مكتسبات الصادرات . ولقد حددت الحكومة موقفها من الاستثمار الأجنبي . فهي ترحب بالاستثمار الأجنبي وتشجعه وفق شروط من شأنها أن تؤدي الى توزيع نصيب ملائم من الأرباح والفوائد الاخرى بين شعب بابوا غينيا الجديدة والجهة المستثمرة ، وأنه يجب التقيد بهذه الشروط .

Digitized by UNOG Library

١٤٣ — وقال الممثل الخاص أن سياسة حكومة بابوا غينيا الجديدة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي قد اعلنت بكل وضوح . وتقدر بابوا غينيا الجديدة ضرورة تشجيع الاستثمار الاجنبي ، وهو بلا شك حافز للانماء الاقتصادى ، كما يمكن لبابوا غينيا الجديدة زيادة الفوائد الاجتماعية بواسطته .

١٤٤ — واذا كان صحيحا ان بابوا غينيا الجديدة قد عانت في الماضي نقصا في مجال الاستثمار الاجنبي ، فهي الآن في وضع يسمح لها بأن تقدر ان تلك المصاعب تثير بعض المشاكل ، وأنها الآن تبذل كل ما في وسعها لتصحيح الوضع .

١٤٥ — واستشهد الممثل الخاص ببيان أدلى به الوزير الاول في ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٤ ، أثر نجاح اعادة المفاوضات بشان اتفاق النحاس مع شركة بوغانفيل كوبر " المحدودة ، قال فيه ان حكومته حين اعلنت لأول مرة عن نيتها في اعادة المفاوضة بشأن اتفاق عام ١٩٦٧ ، كان لديها مبدآن أساسيان وهما : أولا ، أن الموارد المعدنية ملك لشعب بابوا غينيا الجديدة وأنه يجب أن يحصل على سعر عادل لها ، وثانيا ، أن الشركات الأجنبية التي تستثمر في عمليات التعدين وتضطلع باعمال استخراج المعادن من باطن الارض وتقوم ببيعها يحق لها الحصول على مردود عادل لاستثمارها .

١٤٦ — وأضاف الممثل الخاص ان الترتيبات الجديدة التي جرت المفاوضة بشانها تتفق تماما مع المبدئين الاساسيين المذكورين . وقال ان بابوا غينيا الجديدة وضعت نظام ضرائب يعطي الشركة مردودا عادلا ، ويضمن في الوقت ذاته أن تتلقى بابوا غينيا الجديدة سعرا عادلا لمعادنها . وسيضع الاتفاق الجديد نهاية لمعاملة " بوغانفيل كوبر " كشركة ممتازة لا تخضع لقوانين بابوا غينيا الجديدة .

١٤٧ — ويجدر بالذكر أن المصرف الانمائي ، الذى تاسس عام ١٩٦٧ ، ومؤسسة الاستثمار ، التي بدات اعمالها عام ١٩٧٢ ، يسعيان كلاهما لتشجيع المزيد من مشاركة مواطني بابوا غينيا الجديدة في المشاريع الاقتصادية ؛ وذلك بتقديم المصرف الانمائي القروض وبامتلاك مؤسسة الاستثمار الاسهم في الشركات القائمة . ففي ٣١ آذار/ مارس ١٩٧٤ بلغت موجودات مؤسسة الاستثمار ١٢ مليون دولار استرالي وشملت استثماراتها ١٦ شركة . وبلغ مجموع قروض واستثمارات المصرف الانمائي ٨٠٠٠٠٠٥ دولار استرالي في عام ١٩٧٣/٧٢ ؛ وبلغ مجموع القروض التي منحت لمواطني بابوا غينيا الجديدة ٢٩٠٠٠٠٠ دولار استرالي .

١٤٨ — واعتمد مجلس الوصاية في دورته الحادية والأربعين النتائج والتوصيات التالية :

يحيط مجلس الوصاية علما مع التقدير بالدلائل القيمة التي أوردها الممثل الخاص في بيانه المؤرخ في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٤ بشان موقف حكومته من الاستثمار الأجنبي . ويؤيد رأى الممثل الخاص القائل انه بينما يلقى مثل هذا الاستثمار الترحيب والتشجيع لما يمكن أن يسببه من تنشيط للانماء الاقتصادى والاجتماعي ، فانه يجب أن

Digitized by UNOG Library

يعود بالفائدة أيضا على شعب الاقليم ككل ، ومن ثم يجب أن يخضع لرقابة السلطات بصورة ملائمة . وفي هذا الصدد ، يحيط المجلس علما مع الموافقة بتوسيع نشاطات السلطة القومية للانماء والاستثمار ومؤسسة الاستثمار .

المالية العامة

١٤٩ — كما ورد أعلاه ، فان ايرادات بابوا غينيا الجديدة تستكمل بمنحة مباشرة دون فائدة ودون تسديد من السلطة القائمة بالادارة التي تقوم ، بالاضافة الى ذلك ، بدفع مرتبات الموظفين الاجانب والنفقات المتعلقة بها . وفي التقديرات الأولية لميزانية عام ١٩٧٤/٧٣ التي رفعت الى المجلس النيابي في آب / أغسطس ١٩٧٣ ، قدر وزير المالية النفقات بمبلغ ٢٦١ مليون دولار استرالي ، أي بزيادة تبلغ حوالي ٤٥ مليون دولار استرالي عن السنة السابقة ، وذلك بسبب التكاليف المتعلقة بنقل السلطات وانشاء مؤسسات جديدة . وتمثل المعونة الاسترالية أكثر من نصف ايرادات الاقليم المقدرة ويستمد الباقي من الموارد التالية : ١٠٩٥٠٠٠٠٠ دولار استرالي من ايرادات الضرائب ؛ و ٣٣٣٠٠٠٠٠ دولار استرالي من القروض؛ و ٢١٣٠٠٠٠٠ دولار استرالي دفعات اولى من القروض المتوقع الحصول عليها من وكالات دولية . وفي منتصف السنة تم تقديم طلب باعتمادات اضافية قدرها ١٦٦٠٠٠٠٠ دولار استرالي الى المجلس النيابي للموافقة عليها وذلك توقعا لزيادة الايرادات ، من صادرات النحاص بالدرجة الرئيسية . وفضلا عن ذلك تقدمت الحكومة الاسترالية بمعونة خاصة اضافية تبلغ حوالي ١٨٩٠٠٠ دولار استرالي للمساعدة في تغطية نفقات الوظائف المنقولة . ونتيجة لذلك تمكنت الحكومة من انشاء صندوق احتياطي بمبلغ ٣ ملايين دولار استرالي ومن زيادة اعتمادات الانماء الريفي .

١٥٠ — ومن أجل تخفيف اعتمادها على المساعدة الخارجية ، اقترحت الحكومة في عام ١٩٧٣ بعض الزيادات في الضرائب ، واعلنت عن عزمها على اعادة المفاوضة بشأن الاتفاق مع شركة " بوغانفيل كوبر " المحدودة . وجاء في التقرير قيد النظر أن سياسة الحكومة تقضي بأن الاتفاقات التي تعقد في المستقبل بشان عمليات التعدين الكبيرة ، كالاتفاق الذى يجرى التفاوض بشأنه الآن مع " كينيكوت كوبر كومباني " ، يجب أن تمكن الحكومة من جباية حوالي ٥٠ في المائة من الأرباح على شكل ضرائب .

١٥١ — وفي عام ١٩٧٣ ، عقدت بابوا غينيا الجديدة ثلاثة قروض من السوق الدولية بلغ مجموعها حوالي ٣٦٧٠٠٠٠٠ دولار استراليا .

١٥٢ — واعتمد مجلس الوصاية في دورته الحادية والأربعين النتائج والتوصيات التالية :

Digitized by UNOG Library

يرحب مجلس الوصاية بانشاء مصرف بابوا غينيا الجديدة وبالقروض الدولية الثلاثة التي عقدت بنجاح ، وغيرها من الدلائل على تزايد الاستقلال الذاتي لبابوا غينيا الجديدة في المجال المالي الدولي .

النظام العقاري والزراعة

١٥٣ — في الدورة الاربعين ، تطلع مجلس الوصاية الى نقل الاشراف على جميع جوانب حيازة الاراضي بسرعة الى حكومة بابوا غينيا الجديدة . كما اعرب عن املة في ان تولي السلطة القائمة بالادارة ، في معرض تقديمها المعونات الانمائية الى بابوا غينيا الجديدة ، الاهتمام الزائد للمعونة التي من شانها ان تؤدي الى زيادة تنويع الزراعة .

١٥٤ — وقد نقلت مسؤولية الاضطلاع بجميع المسائل العقارية والزراعية الى حكومة بابواغينيا الجديدة . ولقد حظرت الحكومة ، الى حين نظر المجلس النيابي في توصيات لجنة التحقيق في الامور العقارية ، جميع عمليات نقل ملكية العقارات ما لم تنص على مشاركة مواطني بابوا غينيا الجديدة . تؤكد خطة التحسين الحالية على الانماء الريفي ، بما في ذلك انماء الزراعة . ويشير التقرير قيد النظر الى احراز تقدم في مجال النهوض بزراعة النخيل المنتج للزيت ، والشاي ، كما يستمر بذل الجهود لزيادة التنويع .

Digitized by UNOG Library

ملاحظات أعضاء مجلس الوصاية التي لا تمثل الا آراءهم الشخصيـــــة

نظرة عامـــة

١٥٥ — صرح ممثل المملكة المتحدة بأن انشاء سلطة قومية للاستثمار والانمـــاء ووزارة للانماء القومي ، الى جانب اعادة تنظيم جهاز التخطيط ، يشهد بالاهميـــة الكبرى التي تعلقها الحكومة على ذلك القطاع الحيوى . كما رحب بالمفاوضات الناجحـــة التي أجرتها بابوا غينيا الجديدة بشأن القروض الاجنبية الثلاثة . وقال ان بابوا غينيـــا الجديدة اخذت بسرعة تكتسب خصائص الاستقلال ، الى جانب الخبرة والثقة بالنفـــس الضروريتين للعمل بمفردها على الصعيدين الداخلي والدولي .

١٥٦ — وقال ان المملكة المتحدة لاحظت مع التقدير التعهد السخي الـــذى تقدمت به حكومة استراليا لتقديم المساعدة المالية خلال فترة السنوات الثلاث القادمـــة . كما لاحظت ازدياد ايرادات بابوا غينيا الجديدة الداخلية وتحقيقها لاول مرة فائضـــا في الميزان التجارى . وانما هذه دلائل واضحة على تقدم الاقليم نحو الاكتفاء الذاتـــي الاقتصادى .

١٥٧ — وصرح ممثل المملكة المتحدة بأن ١٠٠ متطوع بريطاني عملوا في بابوا غينيا الجديدة ، وان بلده قد بدأ برنامج مساعدة تقنية للاقليم في عام ١٩٧٤ . ولســـوف توجه هذه المساعدة الى القطاع الذى ترى بابوا غينيا الجديدة نفسها احوج ماتكـــون اليها فيه . وتحاول المملكة المتحدة حاليا تقديم المساعدة لسد الثغرات في مجـــال اليد العاملة .

١٥٨ — ورحب ممثل فرنسا بما اكده الممثل الخاص من ان الاستثمار العام لـــن يوجه الى المناطق المختلفة على اساس اقتصادى بحت ، بل ستؤخذ عوامل اخرى بعيـــن الاعتبار .

١٥٩ — وصرح ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بأن الحكومـــة الائتلافية القومية قد عمدت الى تطوير برنامج واسع يهدف الى التغلب على آثار الماضـــي الاستعمارى من اجل اقامة دولة واحدة ديمقراطية مستقلة .

١٦٠ — كما صرح بأن التدابير التي اتخذتها الحكومة لتطوير اشرافها علـــى اقتصادها ، ولتدعيم الوحدة الاقليمية لبابوا غينيا الجديدة ذات اهمية بالغة . ومن بين هذه التدابير ، أشار وفده بصفة خاصة الى تنفيذ خطة لانماء البلد اقتصاديا ، والـــى تطوير خطة خمسية للتربية ، والى نقل الوظائف في الخدمات الادارية الى أيـــدى المواطنين ، والى توظيف المرأة . وقال ان هذه التدابير ذات أهمية بالغة بالنسبـــة لمستقبل البلد ، ولذا يرحب الاتحاد السوفياتي بها .

Digitized by UNOG Library

١٦١ — وفيما يتعلق بمستقبل البلد ، ذكر ممثل الاتحاد السوفياتي أن الخطوات التي اتخذتها الحكومة من أجل تدعيم حق شعب بابوا غينيا الجديدة الراسخ في التصرف بحرية بثروته وموارده الطبيعية والحصول على جميع الفوائد الممكنة من استغلالها ، هي خطوات ذات أهمية بالغة . وقال ان من الضرورى التأكيد على هذه الحقيقة اذ أن اهتمام الاحتكارات الاجنبية باستغلال الموارد الطبيعية للاقليم قد ازداد مؤخرا ، كما هو معلوم ، الى حد كبير ؛ وان ممثلي بابوا غينيا الجديدة يعلمون تماما ماهو الوضع في العالم في هذا الميدان ، ويعرفون المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة والقرارات التي اعتمدتها ، لا سيما اثناء الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة ، حينما أثار العديد من البلدان ، بشدة وعلى نطاق واسع، مسألة من له الحق في استغلال الموارد الطبيعية ، لا سيما الموارد المعدنية، وكيف يجب استغلالها .

١٦٢ — وأضاف أنه رغم عدم توفر المعلومات المفصلة عن نشاطات الاحتكارات الاجنبية في بابوا غينيا الجديدة، فان البيانات التي تمكن وفده من العثور عليها في التقرير تثبت أن نصيبا وافرا من أرباح الشركات الاجنبية يحول الى الخارج ضد مصالح شعب بابوا غينيا الجديدة ؛ وان المطالب التي قدمتها حكومة بابوا غينيا الجديدة الى شركات استخراج النحاس فيما يتعلق بزيادة نصيبها في الاسهم الى ٥٠ في المائة مطالب لها مايبررها ، وهي معقولة وقانونية كليا . وهي تتفق على وجه الخصوص، مع قرارات الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة بشأن مسألة المواد الخام والانماء ولا تتعارض مع عملية انماء تعاون دولي يتسم بالمنفعة المتبادلة .

١٦٣ — ويرى الوفد السوفياتي أن على السلطة القائمة بالادارة ، التي مازال لها بعض المسؤولية بالنسبة لمستقبل الاقليم ، أن تساند حكومة بابوا غينيا الجديدة في تنفيذ هذه المقاصد التي توجد لها كل المبررات . وقال ان القرار الذى اتخذته حكومة استراليا لمنح بابوا غينيا الجديدة مساعدة قدرها ٥٠٠ مليون دولار استرالي خلال فترة ثلاث سنوات يعتبر خطوة ايجابية .

الاستثمار الاجنبي

١٦٤ — رحبت ممثلة الولايات المتحدة بالانباء القائلة بأن حكومة بابوا غينيا الجديدة عازمة على تشجيع الانماء الاقتصادى وجني فوائد الاستثمار القومي والاجنبي . وقالت ان الحكومة احرزت تقدما ملموسا في هذا المضمار ؛ فهي لم تقتصر على معالجة علاقات الاستثمار القائمة فحسب بل أخذت في الحسبان تحديات المستقبل أيضا ؛ وان وفد الولايات المتحدة تابع باهتمام مناقشات المبادئ التوجيهية للاستثمار الاجنبي التي تستهدف فائدة كل من شعب بابوا غينيا الجديدة والجهة المستثمرة ؛ وان الولايات المتحدة ، بصفتها السلطة القائمة بادارة اقليم جزر المحيط الهادئ المشمولة بالوصاية، تهتم بشكل خاص بدراسة تلك البرامج الاقتصادية التي قد تنطبق على وضع ميكرونيسيا .

Digitized by UNOG Library

١٦٥ — وفيما يتعلق بالاستثمار الاجنبي ، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن الاستثمار يؤدى ، في كثير من الاحيان ، دورا مفيدا . ولكن حيث ان حكومته نفسها تسعى الى توجيه الاستثمارات الجديدة الى مناطق أو قطاعات انتاجية معينة حيث يكون للاستثمار فائدة قومية ، فان وفده يتفهم كليا عزم حكومة بابوا غينيا الجديدة ويتعاطف معها في عزمها على تسخير الاستثمار الاجنبي لسد احتياجات الامة الأوسع نطاقا .

دال — التقدم الاجتماعي

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم وبيان التوصيات التي اعتمدها مجلس الوصاية

الانماء الثقافي

١٦٦ — في الدورة الاربعين ، رحب مجلس الوصاية بالمنحة التي قدمتها السلطة القائمة بالادارة وقدرها ٥ ملايين دولار استرالي ، تدفع على فترة خمس سنوات لبرنامج بابوا غينيا الجديدة للانماء الثقافي ، كما رحب بالمنحة الاضافية ، وقدرها ٢٥٠٠٠ دولار استرالي ، لبرنامج تبادل ثقافي . ويقوم برنامج الانماء الثقافي الذى سيتولى ادارته مجلس ثقافي قومي ، على مؤسسات ثلاث وهي : متحف ، ومركز للفنون الابداعية ، ومعهد قومي لثقافة بابوا غينيا الجديدة تكون له مراكز اقليمية ومحلية .

العمل

١٦٧ — في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧١ ، بلغ عدد السكان الاهليين العاملين بأجر في بابوا غينيا الجديدة ١٢٤ ١٤٣ عاملا . وجاء في التقرير قيد النظر انه كان في حزيران/ يونيه ١٩٧٣ ، ٤١ جمعية أو نقابة عمالية يبلغ مجموع اعضائها ٣٥ ٠٧٥ عاملا . وتنتمي ١٢ من هذه الجمعيات الى عضوية اتحاد جمعيات العمال ، كما ألفت خمس نقابات مجلسا باسم مجلس نقابات العمال .

١٦٨ — وعملا بسياسة الحكومة في زيادة جعل القوى العاملة من السكان الاهليين ، لا سيما في الاعمال التي تتطلب المهارة ، تم اصدار قانون في عام ١٩٧١ يخول الحكومة سلطة حظر او تحديد توظيف الاشخاص غير الاهليين في بعض فئات العمل وفي آب/أغسطس ١٩٧٣ حظرت ٢٨ مهنة على غير مواطني بابوا غينيا الجديدة ، وقيد التعيين في اكثر من ٥٠ مهنة ، بحيث يسمح للاجنبي بالعمل لفترة محدودة فقط شريطة أن يقوم رب العمل بتدريب مواطن من بابوا غينيا الجديدة ليحل محله .

Digitized by UNOG Library

الصحة العامة

١٦٩ — في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، بلغ عدد المستشفيات الحكومية في بابوا غينيا الجديدة ١٨ مستشفى (بما فيها وحدات التوليد)، و ٩٩ مركزا صحيا، و ٧٨ مركزا صحيا لرعاية الام والطفل، و ١ ٣٨٠ مركز اسعاف. وللبعثات الكنسية ١٦ مستشفى و ١٤٧ مركزا صحيا مختلفا و ١٦٤ مركزا للاسعاف.

١٧٠ — وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٣، بلغ عدد موظفي وزارة الصحة العامة ٥ ٩٣٤ موظفا منهم ٥ ١٨٤ من مواطني بابوا غينيا الجديدة و ٧٥٠ من الموظفين الاجانب. وهنالك ٤٧ طبيبا و ٧٥٠ ممرضا وممرضة من مواطني بابوا غينيا الجديدة من مجموع ١٦٠ طبيبا و ٩٧٩ ممرضا وممرضة. وعملا ببرنامج الاسراع بنقل الوظائف الى ايدي المواطنين، تم حظر مهنتي المساعدين الطبيين والمساعدين في طب الاسنان على الاجانب ابتداء من آب/أغسطس ١٩٧٣.

١٧١ — ويتم حاليا اعداد خطة صحية قومية لبابوا غينيا الجديدة. وسيكون من أحد اهدافها الحفاظ على القيم الحضارية والتقاليد لبابوا غينيا الجديدة، واستخدامها في اطار نظام للرعاية الصحية على المستوى القومي.

١٧٢ — ويشير التقرير التكميلي قيد النظر الى أنه تم في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٧٤ تقديم خطة صحية قومية شاملة لفترة ١٩٧٤ — ١٩٧٨ الى المجلس النيابي من قبل وزير الصحة. وللخطة هدفان رئيسيان هما تكافؤ النفقات في سائر أنحاء البلد بغية توفير خدمات محسنة للمناطق الاقل نموا، وتوسيع خدمات مكافحة الملاريا في سائر انحاء البلد في موعد لا يتجاوز عام ١٩٧٨.

هاء — التقدم التعليمي

وصف عام للأوضاع القائمة في الاقليم وبيان التوصيات التي اعتمدها مجلس الوصاية

١٧٣ — في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٣، كان هنالك في بابوا غينيا الجديدة ١ ٧٢٢ مدرسة ابتدائية حكومية وغير حكومية، يبلغ مجموع عدد تلاميذها ١٨٦ ٢٣٣ تلميذا؛ وهنالك ٣٩ مدرسة ثانوية حكومية (٤٤٩ ١٥ طالبا) و ٣٠ مدرسة ثانوية غير حكومية (٩٢٠ ٩ طالبا). وقد تم فتح ثلاث مدارس ثانوية حكومية جديدة في عام ١٩٧٣، وستفتح ست مدارس أخرى في عام ١٩٧٤.

١٧٤ — وجاء في التقرير قيد النظر ان حوالي ٥٥ في المائة من الاطفال في بابوا غينيا الجديدة الذين تتراوح اعمارهم بين ٧ و ١٢ سنة منتظمون في المدارس الابتدائية، وتتوفر الاماكن لحوالي ١١ في المائة من الاطفال الذين هم في سن

Digitized by UNOG Library

الدراسة الثانوية . والذين لا يجدون اماكن في المدارس الثانوية او المهنية ، عمدت الحكومة في عام ١٩٧٣ الى احداث مدارس تعرف باسم " سكولا نكاس" ، ستقوم بتقديم دورات مدتها سنتان في المستوى الثانوى ويمركز فيها على التدريب العملي .

١٧٥ — ويتوفر التدريب التقني والمهني في ٩ مدارس تقنية (٢ ٨١١ طالبا) و ٨٢ مركز مهنيا (٥ ٠٤٢ طالبا) . وهنالك ١٠ دور للمعلمين ، بلغ عدد طلابها في عام ١٩٧٤ حوالي ٢ ٠٠٠ طالب . ونظرا للعجز في عدد المعلمين فقد تم توظيف حوالي ٧٠ مدرسا من المملكة المتحدة للتدريس الثانوى العالي عن طريق امانة الكومنولث وسيدأون مهامعطلهم في عام ١٩٧٤ . كما تجرى الان في الفلبين حملة لتدبير المدرسين .

١٧٦ — واستمرت جامعة بابوا غينيا الجديدة في التوسع بمعدل ملحوظ ، فقد بلغ عدد الطلاب في عام ١٩٧٣ ، ١٦٤٧ طالبا ، أى بزيادة قدرها ٢٤ في المائة عن السنة السابقة . وفي شهر آب / اغسطس ١٩٧٣ ، رفع معهد بابوا غينيا الجديدة للتكنولوجيا رسميا الى مستوى جامعة . وبلغ عدد الطلاب المسجلين في هذه الجامعة ٥٤٥ طالبا ، أى بزيادة قدرها ٣٧ في المائة عن السنة السابقة .

١٧٧ — وفي شهر آذار/ مارس ١٩٧٤ اعلن وزير التربية تعيين لجنة لاعداد خطة خمسية لانماء التعليم . وستقوم اللجنة ، في جملة أمور ، بدراسة امكانية ادخال التعليم الابتدائي الشامل في موعد مبكر .

١٧٨ — وفي الدورة الاربعين ، رحب مجلس الوصاية بما أكده الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة في استمرار استعداد حكومة استراليا للمساعدة في ميدان التعليم .

Digitized by UNOG Library

واو ـ التطورات الدستورية والتقدم نحو الاستقلال

وصف عام للاوضاع القائمة ، في الاقليم وبيان بالتوصيات التي اعتمدها مجلس الوصاية

التطورات الدستورية

١٧٩ ـ ينص قانون بابوا غينيا الجديدة ، ١٩٤٩ـ١٩٧٣ ، على ادارة اقليم غينيا الجديدة المشمول بالوصاية باتحاد اداري مع اقليم بابوا ، وذلك وفقا للمادة ٥ من اتفاق الوصاية بشأن غينيا الجديدة . وكان يقوم بتطبيق هذا القانون في السابق وزير الدولة لاقاليم استراليا الخارجية . وبعد نيل بابوا غينيا الجديدة الحكم الذاتي رسميا في ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ ، الغيت وزارة الاقاليم الخارجية في حكومة استراليا وأصبح وزير الاقاليم الخارجية حينذاك وزيرا مساعدا لوزير الخارجية الاسترالي للمسائل المتعلقة ببابوا غينيا الجديدة .

١٨٠ ـ وينص قانون بابوا غينيا الجديدة على انشاء مجلس تنفيذي يتألف من المفوض السامي ، والوزير الاول ووزراء آخرين لا يزيد عددهم عن ١٢ ولا يقل عن ٩ . وفي الوقت الحالي هنالك ١١ وزيرا في المجلس التنفيذي الى جانب الوزير الاول .

١٨١ ـ وينص تشريع بابوا غينيا الجديدة على ضرورة موافقة ، المجلس التنفيذي رسميا لانجاز عدد كبير من الأمور . الا ان الوزير الاول ، كما جاء في التقرير قيد النظر ، صرح ببيانات علنية مفادها أنه على الرغم من أن المجلس التنفيذي قد أنشئ لاتخاذ القرارات التنفيذية الرسمية ، فان الوزارة بكاملها تشارك في رسم السياسة وتشكل مجلس وزراء .

١٨٢ ـ ويذكر التقرير قيد النظر أنه خلال الجزء الاخير من عام ١٩٧٣ ، واصلت الحكومتان اتخاذ الترتيبات التشريعية والادارية بغية نقل جميع السلطات الداخلية الى بابوا غينيا الجديدة في ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ . وقد حدد كل من الوزير الاول في بابوا غينيا الجديدة والوزير الاسترالي للاقاليم الخارجية ، في بيان مشترك صدر في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ ، الخطوط العريضة للترتيبات التي سيعمل بها ابتداء من ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ . وينص قانون بابوا غينيا الجديدة ، ١٩٤٩ـ١٩٧٣ ، على احتفاظ الحكومة الاسترالية بالسلطة على الدفاع والعلاقات الخارجية . وبناء على طلب لجنة التخطيط الدستوري وحكومة بابوا غينيا الجديدة فان المسائل التي تتعلق بالمحكمة العليا لبابوا غينيا الجديدة ، وادارة المحاكم ، والمحامي العام ، والملاحقات ، وسياسة الانتخابات والمجلس النيابي ، كل هذه المسائل ستكون محفوظة . وان نقل السلطات فيما يتعلق بهذه المسائل سيتم حينما

Digitized by UNOG Library

يصبح دستور بابوا غينيا الجديدة نافذا ، ووفقا للترتيبات المتعلقة بممارستها والمبيّنة في ذلك الدستور . وأكد البيان من جديد أن سياسة أستراليا هي عدم التصرف في المجالات المحفوظة الا بعد التشاور مع حكومة بابوا غينيا الجديدة وأخذ رأيها .

١٨٣ — واذ اشار المجلس الى أنه ، في رأى البعثة الزائرة التي راقبت الانتخابات لدخول المجلس النيابي في بابوا غينيا الجديدة عام ١٩٧٢ (٧) ، كانت هذه الانتخابات قد جرت بصورة شاملة ومتقنة وعادلة ، أيّد وجهات نظر حكومة بابوا غينيا الجديدة والسلطة القائمة بالادارة ازاء دور المجلس النيابي في القرارات الدستورية الهامة ، واشار في هذا الصدد الى الاتفاق المبرم بين حكومتي استراليا وبابوا غينيا الجديدة الذى يقضي بأن تتخذ قرارات المجلس النيابي ، بشأن المسائل الدستورية الهامة ، بالتصويت المسجل وبأغلبية كبيرة تمثل الامة بأسرها .

١٨٤ — وجاء في التقرير قيد النظر (T/1751) ان حكومتي استراليا وبابوا غينيا الجديدة قد اتفقتا في آيار/مايو ١٩٧٣ ، على تحقيق الحكم الذاتي على مرحلتين : تكون الاولى الحصول على الحكم الذاتي رسميا في ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ ، وتكون الثانية موعد دخول دستور بابوا غينيا الجديدة حيز التنفيذ .

١٨٥ — وفيما يتعلق بالجدول الزمني الذى اتفقت عليه الحكومتان لتحقيق الحكم الذاتي ، أعلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة مجلس الوصاية في دورته الاربعين أن التقرير النهائي للجنة التخطيط الدستورى ، ومشروع الدستور الذى توصي به اللجنة سيقدمان الى المجلس النيابي لبابوا غينيا الجديدة في شهر شباط/فبراير ١٩٧٤ ؛ وأن الدستور سوف ينص على جميع الجوانب الرئيسية لنظام الحكومة وسيتضمن أحكاما للانتقال الى الاستقلال ؛ وأنه في نيسان/ابريل ١٩٧٤ ، سيجتمع المجلس النيابي في دورة خاصة للنظر في الدستور واقراره . وبعد أن يقر المجلس النيابي الدستور ، ينبغي موافقة الحاكم العام لاستراليا عليه .

١٨٦ — وفي أواخر شهر شباط/فبراير ١٩٧٤ أعلن نائب رئيس لجنة التخطيط الدستورى ان تقرير اللجنة لن يكون جاهزا في موعد يمكن من صياغة الدستور واعتماده في شهر ايار/مايو ١٩٧٤ ، اى المرحلة الثانية المقترحة للحكم الذاتي (انظر الفقرة ١٨٤ اعلاه) . اما فيما يتعلق بأثر هذا التأخير على تقديم تقرير اللجنة ، فان الوزير الاول صرح في بيان امام المجلس النيابي في ١ اذار/مارس ١٩٧٤ ، بأن الاتفاق الاصلي مع حكومة استراليا على اقتراح تحقيق الحكم الذاتي على مرحلتين لا يمكن تنفيذه ، ولذا فقد انتهى مفعول هذا الاتفاق .

---

(٧) الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢ (T/1739) الفقرة ١٥٥ .

Digitized by UNOG Library

١٨٧ — ولقد ورد في التقرير التكميلي الاخير الذى يشمل الفترة من ١ ايار/مايو الى ٣٠ آب/اغسطس ١٩٧٤ (T/L.1751/Add.2) انه في ٢٧ حزيران/يونيه ، رفع الوزير الاول الى المجلس النيابي معظم التوصيات الواردة في تقرير لجنة التخطيط الدستورى . وقد تناولت التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير اللجنة مسائل الجنسية ، ودور السلطة التنفيذية وشكلها ، والسلطة التشريعية ، والسلطة القضائية ، والخدمة العامة ، وقوات الدفاع ، وحكم المقاطعات .

١٨٨ — وتقدم الوزير الاول ونائبه ، بوصفهما عضوين في لجنة التخطيط الدستورى ، بتقرير أقلية اعربا فيه عن الاعتقاد بأن التقرير الذى نال الموافقة النهائية يجب أن يؤخذ كدليل فقط يسترشد به في صياغة الدستور والتشريعات المرتبطة به . وفي رأيهما ان التقرير مفرط في التفصيل وان الدستور يجب ان يكون وثيقة موجزة نسبيا تتألف بالدرجة الرئيسية من بيانات بالمبادئ الاساسية المستمدة من التقرير . اما المبادئ ذات الاهمية الثانوية والاقتراحات الاكثر تفصيلا فيجب تركها لتدرج في التشريعات العادية .

١٨٩ — وصرح الوزير الاول بانه يجب اعادة النظر في الدستور تلقائيا بعد خمس سنوات لضمان استمرار انطباقه على بابوا غينيا الجديدة بعد التغير الكبير الذى سيطرأ خلال السنوات القلائل الاولى بعد الاستقلال . واقترح الوزير الاول ونائبه تأليف مالا يقل عن تسع لجان لمناقشة تشريعات الحكومة وسياساتها المقترحة ، واعداد تقرير عن هذا الموضوع .

١٩٠ — واثناء تقديم تقرير اللجنة ، قال نائب رئيس لجنة التخطيط الدستورى ان بابوا غينيا الجديدة بلغت مفترق الطرق في سعيها وراء الهوية القومية واحترام النفس ؛ وان المعنى الحقيقي للحكم الذاتي والاستقلال هو الفرصة والحرية التي يوفرهما الاستقلال للشعب لكي يحدد القيم والاهداف الوطنية الخاصة به . واشار نائب الرئيس الى ان توصيات اللجنة تهدف الى اقامة نظام حكم وقانون اساسي يعطيان الشعب فرصة المشاركة الصادقة في المهمة العظيمة لبناء الامة . لذا فان التوصيات تهدف الى بناء مجتمع يكفل لابناء بابوا غينيا الجديدة تطورا انسانيا حقيقيا .

١٩١ — وفي ١٦ آب/اغسطس ، رفع الى المجلس النيابي التقرير النهائي للجنة التخطيط الدستورى الى جانب كتاب ابيض اقترحت فيه الحكومة ادخال تعديلات على التقرير . وفي الوقت نفسه ، طلب الوزير الاول ان يعهد الى المسؤول عن صياغة القوانين باعداد دستور وما يتصل به من تشريعات على اساس التوصيات الواردة في تقرير لجنة التخطيط الدستورى ، يخضع لتعديلات يدخلها المجلس النيابي فصلا فصلا .

١٩٢ — وفي الدورة الحادية والاربعين لمجلس الوصاية ، صرح الممثل الخاص بأن المجلس النيابي قد انهى حتى الآن بنجاح مناقشة الفصول الخمسة الاولى من الفصول الخمسة عشر التي تضمنها التقارير المتخذة اساسا لدراسة الدستور . بيد انه لا يمكن الحكم كاملا على معدل التقدم على هذا الاساس لان الفصول الاولى ، التي

Digitized by UNOG Library

تتناول شكل الدستور ، والاهداف والمبادئ القومية ، والقواعد التي ينبغي للقيادة اتباعها ، والجنسية ، تحتوى على مسائل ذات اهمية بارزة وتعقيد سياسي اكثر من المسائل التي تتناولها الفصول المتبقية .

١٩٣ — واعتمد مجلس الوصاية في دورته الحادية والاربعين النتائج والتوصيات التالية :

يحيط مجلس الوصاية علما بأن لجنة التخطيط الدستورى تقدمت ، بعد مناقشات مطولة ، بتقريرها النهائي الى المجلس النيابي في ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٤ . كما يحيط علما بأن المجلس النيابي قد ناقش الفصول الخمسة الاولى من الفصول الخمسة عشر التي تضمها التقارير المتخذة اساسا لدراسة الدستور واعتمدها ، وانه من المتوقع اعتماد الفصول العشرة المتبقية قبل نهاية السنة .

ويرحب المجلس بقرار حكومة بابوا غينيا الجديدة بوضع دستور استقلال يعكس احتياجات بابوا غينيا الجديدة وامانيها هي دون غيرها . ويعتبر المجلس ان المشاورات المطولة التي اتسمت بها مناقشة المجلس النيابي للدستور حتى الآن قد اسهمت اسهاما كبيرا في اعداد دستور مقبول .

ويحيط مجلس الوصاية علما بان ترتيبات اعادة النظر في الدستور بعد الاستقلال هي قيد الدراسة حاليا ويعتبر ان مثل هذه الترتيبات قد تكون مستحبة فعلا وذلك في ضوء التغيرات الكبيرة التي قد تحدث في بابوا غينيا الجديدة خلال السنوات القلائل الاولى بعد الاستقلال .

ويشير مجلس الوصاية الى بيان الممثل الخاص بان الولاء الاقليمي انما هو من واقع الحياة في بابوا غينيا الجديدة ويشير ، في هذا الصدد ، الى اقامة ثلاث حكومات مقاطعات مؤقتة مؤخرا في الاقليم . كما يشير الى ان المجلس النيابي لم يتخذ قرارا بعد بشأن نطاق مسؤوليات الحكومات الاقليمية ، ازاء الحكومة المركزية . ويعيد المجلس الى الاذهان تأييده الذى أبداه في السابق لمبدأ الوحدة القومية ويعرب عن أمله في التوصل الى تسوية لمسألة الاقليمية تكون متمشية مع هذا المبدأ ومرضية لجميع الاطراف المعنية .

Digitized by UNOG Library

التقدم نحو الاستقلال

١٩٤ — أشار مجلس الوصاية في دورته الأربعين الى أن المجلس النيابي قد أكد حقه ، كبرلمان انتخبه الشعب حسب الأصول ، في تقرير موعد الاستقلال ؛ كما أشار الى وجهة نظر السلطة القائمة بالادارة بأنه فيما يتعلق بمسألة الاستقلال ، كما كان الأمر حتى الآن بالنسبة لمسألة الحكم الذاتي ، يعتبر المجلس النيابي ممثلا لرغبات الشعب .

١٩٥ — وفيما يتعلق بموعد الاستقلال ، أشار مجلس الوصاية الى انه من وجهة نظر السلطة القائمة بالادارة ، يجب تحقيق الاستقلال بالتشاور الوثيق مع حكومة بابوا غينيا الجديدة ومجلسها النيابي . كما أشار المجلس الى أن السلطة القائمة بالادارة لم تعارض وجهة نظر المجلس النيابي القائلة بانه يجب على بابوا غينيا الجديدة أن تمر بفترة حكم ذاتي قبل تحديد موعد للاستقلال .

١٩٦ — وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، حصلت بابوا غينيا الجديدة على الحكم الذاتي رسميا . وقد أقسم السيد ل.و. وجونسون ، مدير الاقليم سابقا ، اليمين أمام قاضي القضاة بوصفة المفوض السامي لبابوا غينيا الجديدة .

١٩٧ — وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ، اتخذت الجمعية العامة القرار ٣١٠٩ (د — ٢٨) المتعلق بمسألة بابوا غينيا الجديدة . وأخذت الجمعية العامة بالاعتبار نتائج وتوصيات مجلس الوصاية فيما يتعلق بالتطورات في بابوا غينيا الجديدة ؛ وأحاطت علما بان المجلس النيابي قد أكد حقه ، بوصفه البرلمان الذى انتخبة شعب بابوا غينيا الجديدة حسب الاصول ، في تقرير موعد الاستقلال ، وأن السلطة القائمة بالادارة قبلت بان المجلس النيابي يمثل رغبات الشعب بشان مسالة الاستقلال ؛ كما احاطت علما ، فيما يتعلق بتحديد موعد الاستقلال ، بوجهة نظر السلطة القائمة بالادارة بأن هنالك عنصرين لهما اثر في تقرير مسألة الاستقلال ، وهما وجهة نظر السلطة القائمة بالادارة ووجهات نظر شعب بابوا غينيا الجديدة التي يعبر عنها بواسطة ممثليه في المجلس النيابي . وفي هذا الصدد تتوقع السلطة القائمة بالادارة أن يتم الاستقلال في عام ١٩٧٥ وأنه يجب ان يتم التشاور الوثيق مع حكومة بابوا غينيا الجديدة ومجلسها النيابي . ورحبت الجمعية العامة بنيل الاستقلال الذاتي كخطوة هامة في تقدم بابوا غينيا الجديدة نحو الاستقلال ؛ ودعت السلطة القائمة بالادارة وحكومة بابوا غينيا الجديدة الى التشاور بشأن تحديد موعد الاستقلال ، آخذة بوجهات نظر السلطة القائمة بالادارة وحكومة بابوا غينيا الجديدة التي تعتبر المجلس النيابي ممثلا لرغبات شعب بابوا غينيا الجديدة .

١٩٨ — وأشار الوزير الأول ، في بيان أدلى به امام المجلس النيابي في ١٢ آذار/مارس ١٩٧٤ ، بشأن تحديد موعد الاستقلال ، الى تأكيد المجلس النيابي أنه يمثل رغبات الشعب فيما يتعلق بموعد استقلال البلد . كما أشار في هذا الصدد الى أحكام القرار ٣١٠٩ (د — ٢٨) وأعلن انه سيقترح ، في الجلسة المقبلة

Digitized by UNOG Library

للمجلس ، أن يكون موعد الاستقلال ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ . وأكد الوزير الأول في بيانه أن هذا القرار يعود الى المجلس النيابي وأن الحكومة ستقبل أى موعد يختاره المجلس .

١٩٩ — ويقول التقرير قيد النظر أنه ، استجابة لاعلان الوزير الأول الآنف الذكر ، صرح الوزير المساعد لوزير الخارجية الأسترالي لشؤون بابوا غينيا الجديدة في مجلس النواب الأسترالي في ١٤ آذار/مارس أن حكومة أستراليا ترحب بمبادرة حكومة بابوا غينيا الجديدة في سعيها للحصول على تأييد الجمعية العامة للموعد المقترح وانها تدعم دعما كاملا حكومة بابوا غينيا الجديدة في هذه المبادرة. وأكد الوزير الأسترالي بيان الوزير الأول القائل بأنه لا يمكن تنفيذ الاتفاق السابق ، ولذا فانه لم يعد ساريا .

٢٠٠ — وفي ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٧٤ ، أعلن الوزير الأول أمام المجلس النيابي أن الحكومة الائتلافية اتفقت على وجوب سن دستور قبل استقلال بابوا غينيا الجديدة . واقترح على المجلس النيابي أن تنال بابوا غينيا الجديدة استقلالها في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، ولكنه قال أنه مستعد لقبول أى تعديل يجعل موعد الاستقلال رهنا بسن الدستور . وقال الوزير الأول أن بابوا غينيا الجديدة تعمل فعليا مستقلة عن أستراليا ، ولذا يجب بلوغ وضع الاستقلال الرسمي والقانوني في أقرب وقت ممكن .

٢٠١ — واعترض الحزب المتحد ، وهو حزب المعارضة في المجلس النيابي ، على الاستقلال دون دستور وأصر على أنه يجب أن يعبر الشعب عن وجهات نظره حول مسألة الاستقلال في انتخابات عام ١٩٧٦ . وكان بعض أعضاء الأحزاب المؤتلفة متلكئا أيضا في تأييد تحديد موعد للاستقلال قبل سن الدستور . ورأى حزب التقدم الشعبي ، وهو شريك في الحكومة الائتلافية ، أنه يجب سن الدستور قبل الاستقلال . وطالب بعض السياسيين من بابوا بضمان دستوري لبابوا قبل أن يوافقوا على تقدم بابوا غينيا الجديدة نحو الاستقلال كبلد متحد .

٢٠٢ — وقد رفض اقتراح يدعو الى اجراء استفتاء شعبي ، حول تحديد موعد الاستقلال ، في المجلس النيابي في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٧٤ .

٢٠٣ — وفي ٩ تموز/يوليه ، قرر المجلس النيابي أن تصبح بابوا غينيا الجديدة أمة مستقلة حالما يكون ذلك ممكنا بعد سنّ الدستور ، وأن أى موعد مقترح للاستقلال يجب أن يحظى بتأييد المجلس النيابي .

٢٠٤ — ولدى افتتاح البرلمان الاسترالي في ٩ تموز/يوليه ، صرح الحاكم العام لاستراليا بأنه ، الى أن يتخذ المجلس النيابي قرارا نهائيا باعلان استقلال بابوا غينيا الجديدة ، ستصرّف حكومته شؤون علاقاتها مع حكومة بابوا غينيا الجديدة بوصفها حكومة لدولة مستقلة تربط استراليا بها بعض الالتزامات الخاصة التي لا مفر منها .

Digitized by UNOG Library

٢٠٥ — وردّا على القرار الذى اتخذه المجلس النيابي ، صرح الوزير المساعد لوزير الخارجية الاسترالي لشؤون بابوا غينيا الجديدة ، في ١٠ تموز/يوليه ، بأن الوضع القائم في بابوا غينيا الجديدة الآن هو وضع استقلال بحكم الواقع . وحتى في المجالات التي تحتفظ أستراليا فيها بالمسؤولية النهائية حتى الاستقلال ، أى الدفاع والعلاقات الخارجية بالدرجة الرئيسية ، فان بابوا غينيا الجديدة تمارس الاشراف اليومي عليها وترسم سياساتها الخاصة بها . وبتشجيع من أستراليا ، احتلت بابوا غينيا الجديدة مكانها في المجتمع الدولي وأقامت اتصالات كما لو كانت ذات كيان مستقل . وهذا يتفق وسياسة الحكومة الاسترالية في أن يتم الانتقال من الحكم الذاتي الى الاستقلال بانسجام وهدوء كما كان منح الحكم الذاتي في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ الذى كان ، الى حد كبير ، مجرد اضفاء صبغة رسمية على الوضع القائم .

٢٠٦ — وفي ١١ تموز/يوليه ، صرح الوزير الأول بأن بابوا غينيا الجديدة ستصبح مستقلة خلال ثلاثة أشهر من سن الدستور وأن عليه اقتراح موعد على المجلس النيابي . وأعرب عن امله في ان يتم ذلك في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ . وأعرب الوزير الأول عن امله في ان يبدأ المجلس النيابي مناقشة مشروع الدستور أثناء اجتماعه المتعلق بالميزانية في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، وأنه يرغب في أن يكون موعد الاستقلال في اقرب فرصة ممكنة بعد سن الدستور . وقال الوزير الأول ان مجلس الوصاية سيحاط علما بالنص الحرفي لقرار المجلس النيابي بشان موعد الاستقلال .

٢٠٧ — وفي الدورة الحادية والأربعين لمجلس الوصاية ، صرح الممثل الخاص بأن بابوا غينيا الجديدة لها الآن حكومة ائتلافية قومية تضطلع بمسؤولية رسم سياسات البلد حسب رغبات وأماني الشعب الذى تمثله . وقال أن عملية رسم مستقبل البلد لا شك مهمة شاقة . وفي مواجهة هذه التحديات تسعى حكومة بابوا غينيا الجديدة الى هدف أساسي يرمي الى انماء سياسات ومؤسسات يرى أفراد الشعب بأنفسهم ، بموجب معاييرهم الخاصة بهم ، انها أنسب ما تكون للخصائص الأساسية لمجتمعهم . وقال ان الحكومة الائتلافية القومية ، وكذلك الكثير من أفراد شعب بابوا غينيا الجديدة كانوا وما يزالون في هذه اللحظة من التاريخ ، يشاركون في عملية اعادة تقييم أساسية لكثير من الأفكار والمؤسسات التي أثرت على التطورات في الماضي .

٢٠٨ — وصرح الممثل الخاص كذلك بأن اعادة التقييم هذه تقوم على أساس أن أبناء بابوا غينيا الجديدة لهم حضارتهم وتقاليدهم المميزة ، وأنهم سيحددون مستقبلهم بأنفسهم . وقال ان رغبتهم الشديدة هي في اقامة أشكال من التنظيم ، والتعاون الاقتصادى ، وأنظمة التعليم ، بما ينسجم وتفكيرهم الاساسي وأمانيهم واعتزازهم ، والنهوض ببابوا غينيا الجديدة كأمة لها فلسفتها وعقيدتها .

٢٠٩ — واشارة الى تحديد موعد فعلي للاستقلال في بابوا غينيا الجديدة وانهاء اتفاق الوصاية آنذاك ، صرح الممثل الخاص بأنه يعتقد جازما حسب خبرته

Digitized by UNOG Library

الشخصية ، بأن بابوا غينيا الجديدة قد بلغت ٩٩ في المائة من الاستقلال ، وأنها أصبحت أكثر فأكثر استقلالا منذ اعلان الحكم الذاتي رسميا في ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ .

٢١٠ — وفي الدورة نفسها استشهد الممثل الخاص بأقوال الوزير الأول الذى صرح ، لدى تقديم الاقتراح المحدد لموعد الاستقلال في المجلس النيابي في أوائل عام ١٩٧٤ ، بأن حكومته تحبذ الاستقلال الباكر لأنه يعتقد أن بابوا غينيا الجديدة مستعدة الآن ، وأن من شأن الاستقلال أن يعود عليها بفوائد جمة . وفي رأى الوزير الأول أنها مستعدة الآن لانها مستقلة عمليا منذ عام ١٩٧٣ على الاقل .

٢١١ — وأعرب الممثل الخاص عن اعتقاده الراسخ بأن الموعد النهائي للاستقلال لا يمكن تحديده الا بقرار يتخذه الأعضاء المنتخبون في برلمان بابوا غينيا الجديدة بالذات . وقال أن حكومته ترى وجوب عدم استعجال هذه الخطوة الى درجة قد تعيق الحصول على استقلال مستقر ومرض في الوقت نفسه . وأكد الممثل الخاص للمجلس أن بابوا غينيا الجديدة لا تلجأ أبدا الى تدابير معوقة لتمديد الفترة الأخيرة قبل الاستقلال لحظة واحدة أكثر مما هو ضرورى حقا . وقال أنه ليس لحكومة بابوا غينيا الجديدة أية رغبة في التهرب من مسؤولياتها الكبرى ، وأن أبناء بابوا غينيا الجديدة على أتم الاستعداد لمواجهة التحديات المثيرة التي تنتظرهم وتحمل نتائج قراراتهم .

٢١٢ — وصرح الممثل الخاص بأنه لا يسعهم قبول أى تأخير ان لم يكن بمحض اختيارهم ؛ الا انهم يشعرون بالقلق لأنه ما لم يحصلوا على تعاون الأمم المتحدة فقد يفرض عليهم مثل هذا التأخير . فهم بحاجة الى بعض المرونة . وأشار الممثل الخاص الى أن المجلس النيابي يسير على أساس القرار الذى اتخذه في ٩ تموز/يوليه .

٢١٣ — وقال الممثل الخاص أنه لا يمكنه اعلام المجلس ، في الوقت الحاضر ، بالموعد المقترح للاستقلال . اذ على المجلس النيابي انهاء أعمال هامة قبل أن يشعر بالرضى عن الأحكام الدستورية الجديدة لبابوا غينيا الجديدة ، وقبل اعتماد الموعد النهائي للاستقلال . ولا يمكن القول الآن ما اذا كان المجلس النيابي سيصل الى نتيجة بشأن هذه المسائل قبل نهاية عام ١٩٧٤ أم في بداية عام ١٩٧٥ .

٢١٤ — وصرح بأن موعد الاستقلال سوف يتقرر قبيل اختتام الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة أو بعده بزمن قصير ، وأن موعد الاستقلال سيقع قبل افتتاح الدورة الثلاثين للجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

٢١٥ — واعتمد مجلس الوصاية في دورته الحادية والأربعين النتائج والتوصيات التالية :

يرحب مجلس الوصاية بنيل بابوا غينيا الجديدة الحكم الذاتي الداخلي الكامل في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، كما يرحب بتزايد اضطلاع حكومة بابوا غينيا الجديدة بالمسؤوليات التي لا تزال رسميا من اختصاص السلطة القائمة بالادارة .

ويحيط المجلس علما بتصريح الحاكم العام لأستراليا في ٩ تموز/يوليه بأن حكومته ، الى أن يتخذ المجلس النيابي قرارا نهائيا باعلان استقلال بابوا غينيا الجديدة ، ستصرّف حكومته شؤون علاقاتها مع حكومة بابوا غينيا الجديدة بوصفها حكومة لدولة مستقلة تربط أستراليا بها بعض الالتزامات الخاصة التي لا مفر منها .

ويحيط المجلس علما بأن السلطة القائمة بالادارة قد أكدت من جديد وفاءها لالتزاماتها في الفترة التي تسبق الاستقلال .

ويذكر المجلس أن الجمعية العامة ، في قرارها ٣١٠٩ (د-٢٨) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، أحاطت علما فيما يتعلق بتحديد موعد الاستقلال بوجهة نظر السلطة القائمة بالادارة القائلة بوجود عنصرين في تقرير مسألة الاستقلال ، وهما وجهة نظر السلطة القائمة بالادارة ووجهات نظر شعب بابوا غينيا الجديدة كما يعبر عنها بواسطة ممثلية المنتخبين في المجلس النيابي .

ويحيط المجلس علما بأن المجلس النيابي لبابوا غينيا الجديد أكد من جديد أنه يمثل وجهات نظر شعب الاقليم . كما يحيط علما بأن المجلس النيابي قرر في ٩ تموز/يوليه ١٩٧٤ وجوب انتقال الاقليم الى الاستقلال حالما يكون ذلك عمليا بعد سن الدستور وأن أي موعد مقترح للاستقلال يجب أن ينال تأييده .

ويحيط المجلس علما كذلك بأن السلطة القائمة بالادارة قد أشارت في عدد من المناسبات الى أنها مستعدة لمنح الاستقلال رسميا حالما يطلب المجلس النيابي لبابوا غينيا الجديدة منها ذلك .

وفيما يتعلق بتحديد موعد الاستقلال يحيط المجلس علما بوجهة نظر الممثل الخاص الذي قال نيابة عن حكومته ، أنه من المتوقع أن يكون ذلك الموعد قبل انعقاد الدورة العادية الثلاثين للجمعية العامة التي تبدأ في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ .

وأن المجلس ، اذ لا يغرب عن باله الولاية الموكولة اليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة وأحكام اتفاق الوصاية ، واذ يأخذ بالاعتبار الأحكام المتصلة

Digitized by UNOG Library

بالموضوع من قرارات الجمعية العامة ، بما في ذلك اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في القرار ١٥١٤ (د — ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، والقرار ١٥٤١ (د — ١٥) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، يسعى الى ضمان نيل شعب الاقليم حق تقرير المصير في أسرع وقت ممكن عمليا .

Digitized by UNOG Library

انهاء اتفاق الوصاية

٢١٦ — في الدورة الحادية والأربعين لمجلس الوصاية ، صرح الممثل الخاص بأن الأمر يستدعي قرارا من الجمعية العامة لانهاء اتفاق الوصاية على غينيا الجديدة. فاذا استدعى الأمر انتظار بابوا غينيا الجديدة حتى الربع الأخير من عام ١٩٧٥ لذلك القرار ، فسيكون هنالك فعلا تأخير مؤسف وغير مقبول وخارج عن ارادتها في نيل الاستقلال الرسمي الكامل . وان أبناء بابوا غينيا الجديدة لا يرغبون البدء بحياتهم المستقلة في ظروف تكون فيها علاقتهم مع الأمم المتحدة ذاتها ، التي رعتهم كوصية عليهم ، مبهمة أو ربما صعبة . فهم لا يرغبون في وجود أى عائق للاعتراف الدولي العام باستقلالهم أو أى مجال للالتباس فيما يتعلق بشرعية وضعهم الدستورى . ولهذه الأسباب يناشدون مجلس الوصاية أن يمارس آخر عمل له كوصي عليهم بأن يتخذ الاجراءات الضرورية لوضع نهاية لاتفاق الوصاية تحدد في ضوء موعد استقلالهم .

٢١٧ — وأشار الممثل الخاص الى انه يمكن بلوغ هذا الهدف اذا وافق المجلس على أن يوصي الجمعية العامة باتخاذ تدابير تمهد لاستقلال بابوا غينيا الجديدة . وتتطلب مثل هذه التدابير توصية المجلس وموافقة الجمعية العامة على أن ينتهي سريان مفعول اتفاق الوصاية على اقليم غينيا الجديدة ، الذى وافقت عليه الجمعية العامة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ ، في اليوم الذى تصبح فيه بابوا غينيا الجديدة مستقلة . وبموجب هذا الترتيب ، ستطلب الجمعية العامة من حكومة استراليا ابلاغ الأمين العام للأمم المتحدة موعد نيل بابوا غينيا الجديدة الاستقلال وانتهاء سريان مفعول اتفاق الوصاية . وعندئذ ينتهي الاتفاق تلقائيا ابتداء من يوم الاستقلال .

٢١٨ — وأعرب الممثل الخاص عن ثقته في ان مجلس الوصاية سيعترف بأن استقلال بابوا غينيا الجديدة أصبح الآن وشيكا . وأعرب عن أمله في أن يشارك المجلس أبناء بابوا غينيا الجديدة حرصهم على تجنب قيام أى عائق أمام نيلهم الاستقلال أو حصولهم على الاعتراف الدولي ابتداء من يوم الاستقلال الرسمي . وطلب الى المجلس أن ينظر بكل عطف الى طلبهم بأن يوصي ، حسب الأسلوب الذى اقترحه ، بانهاء اتفاق الوصاية .

٢١٩ — وفي الدورة الحادية والأربعين ، قرر مجلس الوصاية أن يطلب فتوى رسمية من المستشار القانوني للأمم المتحدة فيما يتعلق بمسألة انهاء اتفاق الوصاية على اقليم غينيا الجديدة . وفيما يلي نص رد المستشار القانوني الذى قدمه في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٤ (T/1757) :

١ — ان ميثاق الأمم المتحدة لا يحتوى على أى حكم محدد بشأن انهاء اتفاقات الوصاية .

Digitized by UNOG Library

٢ — ونظرا لعدم وجود مثل هذا الحكم فقد عمدت الأمم المتحدة الى تطوير ممارسة تتماشى ومبادئ نظام الوصاية كما وردت في الميثاق ، والمبادئ العامة للقانون الدولي التي تحكم انهاء الاتفاقات الدولية . وان بعض المبادئ التوجيهية الأساسية في هذا الصدد هي أحكام الفقرة (ب) من المادة ٧٦ من الميثاق والمبدأ الذى يقضي بأنه يجب لانهاء اتفاق ما ، الحصول على موافقة جميع الأطراف المتعاقدة الا اذا حددت طريقة أخرى في الاتفاق ذاته .

٣ — وان الاجراء الذى قام على هذا الأساس منذ انهاء أول اتفاق وصاية ، في ١٩٥٦ — ١٩٥٧ ، يتسم بأنه يأخذ بالاعتبار اللازم دور ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية .

٤ — وحسب هذا الاجراء فان اتفاق الوصاية على منطقة غير استراتيجية ينتهي بقرار يصدر عن الجمعية العامة .

٥ — وقد درجت الجمعية العامة على ممارسة ثابتة في اتخاذ مثل هذا القرار تمهيدا لنيل الاستقلال الفعلي للاقليم المقصود .

٦ — وتقرر الجمعية العامة في القرار ، بالاتفاق مع السلطة القائمة بالادارة ، انهاء اتفاق الوصاية ، بيد أنها تبقي أثر هذا الحكم معلقا الى حين موعد نيل الاقليم استقلاله . وأن الصيغة المستخدمة لهذا الهدف اما ان تشير الى موعد محدد ، اذا كان هذا الموعد قد تقرر عندما تتخذ الجمعية العامة القرار ، أو تصرح فقط بأن اتفاق الوصاية ينتهي مفعوله في في الموعد الذى يصبح فيه الاقليم مستقلا ، دون أية اشارة محددة أخرى . وفي هذه الحالة يطلب من السلطة القائمة بالادارة ابلاغ الأمين العام للأمم المتحدة حالما يتحدد موعد الاستقلال ، ويطلب الى الأمين العام احالة هذا البلاغ الى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والى مجلس الوصاية .

٧ — وعندما تأذن الجمعية العامة بانهاء اتفاق الوصاية فانها تحيط علما ، في القرار نفسه ، ببلوغ أهداف الوصاية التي تبرر الانهاء كاملا ، وذلك بأن تحيط علما بالأعمال التي قام بها الأطراف المعنيين وتعرب عن موافقتها عليها ، وبأن تقرر التدابير التي مازال ينبغي اتخاذها ، ولاسيما من جانب السلطة القائمة بالادارة .

٨ — وفي ضوء ما تقدم ، يستنتج أن الاجراء الذى اقترحه ممثل بابوا غينيا الجديدة وممثل استراليا في مجلس الوصاية بشأن انهاء الوصاية على اقليم غينيا الجديدة تتماشى وممارسة الأمم المتحدة ومبادئ الميثاق والقانون الدولي بصفة عامة .

Digitized by UNOG Library

٢٢٠ — وفي الدورة نفسها ، أعرب ممثل استراليا عن أمله في أن تنتهي الجمعية العامة ، في دورتها التاسعة والعشرين ، اتفاق الوصاية اعتبارا من موعد نيل بابوا غينيا الجديدة استقلالها وأن تطلب الى السلطة القائمة بالادارة ابلاغ الأمين العام الموعد المحدد لنيل الاستقلال وهو بالتالي الموعد الذى ينتهي فيه اتفاق الوصاية .

٢٢١ — وقال انه يتصور انه حالما تحدد الحكومتان موعد الاستقلال ، فان السلطة القائمة بالادارة سوف تبلغ هذه المعلومات رسميا الى الأمين العام . ويمكن للأمين العام ، كخطوة نهائية ، ابلاغ جميع الدول الأعضاء ، في موعد الاستقلال ، أنه قد تم نيل الاستقلال وان اتفاق الوصاية قد انتهى . ومن الممكن يوم الاستقلال أن توافق السلطة القائمة بالادارة على توقيع محضر بين ممثلي الأمين العام والسلطة القائمة بالادارة يفيد بانهاء اتفاق الوصاية على اقليم غينيا الجديدة .

٢٢٢ — واعتمد مجلس الوصاية في دورته الحادية والأربعين النتائج والتوصيات التالية :

ان مجلس الوصاية ، وقد أمعن النظر في طلب الممثل الخاص ، في بيانه المؤرخ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٤ ، أن يوصي المجلس الجمعية العامة باتخاذ التدابير لانهاء اتفاق الوصاية تمهيدا لاستقلال بابوا غينيا الجديدة ، يحيط علما بأنه ، استجابة لطلبه فتوى رسمية من المستشار القانوني ، صرح هذا الأخير بأن الاجراء الذى اقترحه الممثل الخاص يتماشى وممارسة الأمم المتحدة ، ومبادئ الميثاق والقانون الدولي بصفة عامة .

وتبعا لذلك ، يوصي المجلس بأن توافق الجمعية العامة ، في دورتها التاسعة والعشرين ، على انه في اليوم الذى تصبح فيه بابوا غينيا الجديدة مستقلة ينتهي مفعول اتفاق الوصاية على اقليم غينيا الجديدة ، الذى وافقت عليه الجمعية العامة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ . ويوصي المجلس أيضا بأن تطلب الجمعية العامة الى حكومة استراليا ابلاغ الأمين العام الموعد الذى تنال فيه بابوا غينيا الجديدة استقلالها ، والذى ينتهي فيه مفعول اتفاق الوصاية .

ملاحظات أعضاء مجلس الوصاية التي
لا تمثل الا آراءهم الشخصية

٢٢٣ — قالت ممثلة الولايات المتحدة انها ترى أن المناقشة المطولة للدستور ، رغم انها قد تبدو مثبطة لعزم المشاركين فيها ، تشهد على أى حال بنشاط العملية الديمقراطية في بابوا غينيا الجديدة . فبينما يحاول المجلس النيابي لبابوا غينيا الجديدة التغلب على مشاكل الجنسية والاستثمار الأجنبي والتوازن الملائم بين

Digitized by UNOG Library

سلطـــات الحكومة المركزية وسلطات حكومات المقاطعات ، فانه يضطلع بالعمـــل الأساسي لبناء الأمة . وصرحت انه من المشجع أن نعلم انه رغم الخلافات السياسيـــة السليمة بين الحكومة والمعارضة فهنالك تعاون ملحوظ بين الفريقين في اعـــداد الدستور الذى سيكون حجر الأساس لبابوا غينيا الجديدة كبلد مستقل .

٢٢٤ — وأشار ممثل المملكة المتحدة الى ان المجلس النيابي ينظر في تقريـــر لجنة التخطيط الدستورى وفي تقرير الأقلية الذى قدمه الوزير الأول منذ ٢٧ حزيـران / يونيه . وفي ٩ تموز / يوليه ، قرر المجلس النيابي وجوب تقدم الاقليم نحو الاستقـلال حالما يكون ذلك عمليا بعد أن يسن أعضاء المجلس النيابي الدستور ويعتمدوا موعـدا للاستقلال . وفي مفهومه أن حكومة بابوا غينيا الجديدة تأمل انهاء المناقشـــة الدستورية بأكملها في منتصف شهر تشرين الثاني / نوفمبر . ومن بين المسائل الـــتي تقررت حتى الآن المسائل الهامة التي تتناول الجنسية وسيادة الحكومة المركزيـــة . ولكن لا يزال الأمر يتطلب العمل الكثير ؛ اذ ينبغي الموافقة على الفصول المتعلقـة بالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ومسؤوليات حكومات المقاطعات ، كما يجـــب التوصل الى حل بشأن رغبة أبناء بابوا في اقامة حكومة اقليمية تشمل اقليم بابوا بأسره ، قبل التوصل الى اتفاق بشأن مسؤوليات حكومات المقاطعات . بيد أنه على ثقـــة بأن روح التسامح التي سادت حتى الآن سوف تستمر وانه سيسن دستور يتفق عليـه الجميع . وان مهمة المجلس النيابة الطموحة تستحق الدعم الكامل من مجلـــس الوصاية .

٢٢٥ — وأشار ممثل فرنسا الى انه ، رغم كون المجلس النيابي لم يوافق بعـد على النص النهائي للدستور ولم يحدد بعد موعد الاستقلال ، تم احراز تقدم عظـيم لأن جميع السلطات قد اتفقت على الاجراءات الواجب اتباعها والتي ستؤدى فـــي النهاية الى الاستقلال . ويعتبر ذلك تقدما ملموسا بالمقارنة مع ما كان عليه الوضـع في عام ١٩٧٣ حينما أدت الترتيبات العملية لنيل الاقليم استقلاله الى اثارة بعـض الخلافات . ويبدو للوفد الفرنسي أن حل هذه المصاعب الذى توصلت اليه بابـوا غينيا الجديدة هو أفضل حل ممكن . فالاجراء المتبع هو في الواقع من أكثر الاجراءات المتاحة ديمقراطية لأنه يترك للممثلين المنتخبين من قبل جميع السكان حرية القـرار فيما يتعلق بالقواعد الدستورية لبلدهم وكذلك موعد استقلاله . اذ ان المجلـس النيابي ، بقراره أن تصبح بابوا غينيا الجديدة مستقلة في أقرب فرصة ممكنة بعد سـن الدستور ، وضرورة موافقة المجلس نفسه رسميا على موعد اعلان الاستقلال ، قد حـدد دون أى مساس بقرارات ممثلي الشعب المنتخبين ، ودون فرض موعد نهائي محـدد عليهم ، الاجراءات المؤدية الى الاستقلال بشكل لا يقبل الالتباس ودون قيد . وبما أنه اتفق منذ أمد طويل على اتخاذ المجلس النيابي جميع القرارات من هذا النـوع بأغلبية كبيرة أو ملموسة ، فان هذه الاجراءات تتفق ، في رأى الوفد الفرنســـي ، وأهداف مجلس الوصاية وغاياته بصورة وثيقة .

Digitized by UNOG Library

٢٢٦ — وأعرب الممثل الفرنسي عن ارتياحه للتأكيد المجدد بأن مستقبل الاقليم السياسي سيكون وفقا لرغبات الممثلين المنتخبين من جميع عناصر السكان، ولأخذ السلطة القائمة بالادارة باعتبارها رغبات المجلس النيابي لبابوا غينيا الجديدة .

Digitized by UNOG Library

التقدم نحو الاستقلال

٢٢٧ــ وقالت ممثلة الولايات المتحدة أن ما يحدث في بابوا غينيا الجديدة هو دليل اضافي على الدور الهام الذى يؤديه نظام الوصاية في تسهيل انتقال الاقاليم المشمولة بالوصاية الدولية بيسر من التبعية الى تقرير المصير . وان علاقة التعاون الوثيق بين مجلس الوصاية والسلطة القائمة بالادارة وشعب الاقليم المشمول بالوصاية قد جعلت عملية انهاء الاستعمار في بابوا غينيا الجديدة عملية يسيرة وسريعة بقدر ما تسمح به الظروف . وقد عزز هذا التعاون ماجرت به التقاليد من ايفاد بعثات زائرة الى الاقليم المشمول بالوصاية ، الأمر الذى مكّن حكومتها من اكتساب معرفة مباشرة بمنجزات بابوا غينيا الجديدة والمصاعب المتزايدة التي مرت بها على حد سواء .

٢٢٨ ــ وقالت ممثلة الولايات المتحدة ان بيانات الممثل الخاص قد أوضحت ان بابوا غينيا الجديدة قد نالت استقلالها عمليا . وأشادت بالنصيب الهام الذى أسهمت به استراليا كسلطة قائمة بالادارة عملت دائبة لاعداد الاقليم لممارسة حقه في تقرير المصير .

٢٢٩ ــ وأثنت ممثلة الولايات المتحدة على بيان ممثل السلطة القائمة بالادارة وعلى بيان ممثل بابوا غينيا الجديدة . وكانت حكومتها من أوائل من أقام تمثيلا دبلوماسيا في بورت مورسبي ، وانها تتطلع الى قيام علاقة ودية طويلة مع الدولة الجديدة ، لا تقتصر على أساس ثنائي فحسب ، بل تتعداه الى اطار الأسرة الدولية أيضا .

٢٣٠ ــ وقال ممثل فرنسا ، مشيرا الى بيانه السابق بأن الحكم الذاتي الذى تحقق في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ كان مجرد اجراء رسمي ، ان الاستقلال ، على النقيض من ذلك ، ليس مطلقا اجراء رسميا ، فهو غالبا ما يكون اختبارا ، وهو دوما حدث بالغ الأهمية . ويدرك المجلس ان البلد والشعب قد بلغا عشية الاستقلال في أفضل أوضاع ممكنة . وهو يدرك من جهته ان الدورة الحالية لمجلس الوصاية هي دورة حاسمة فيما يتعلق ببابوا غينيا الجديدة .

٢٣١ ــ وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان الانتقال الى الاستقلال أمر معقد وهام وصعب . وهو يتفهم القلق الذى يشعر به أعضاء مجلس الوصاية وكذلك مشاعر شعب بابوا غينيا الجديدة . ومع هذا فان هذه المرحلة هي مرحلة تاريخية في تطور بابوا غينيا الجديدة وهو يود أن يعرب عن أطيب تمنيات وفده لشعب بابوا غينيا الجديدة للنجاح المحرز في تطوير الاستقلال القومي وتعزيز سيادة الدولة الجديدة التي ستلقى الترحيب قريبا في عضوية الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

٢٣٢ ــ وأشار بارتياح الى التغيرات السياسية الهامة في بابوا غينيا الجديدة التي تبرهن على تقدم شعب الاقليم بخطى ثابتة نحو الاستقلال . وقال ان هذه هي المسألة ذات الأهمية الكبرى ؛ ولا يمكن أن نتجاهل حقيقة أن هذه الأحداث قد جرت في اطار التطور الشامل لنظام العلاقات الدولية في عالم اليوم ، وأن الانفراج الدولي والارتقاء بمبادئ التعايش السلمي بين البلدان ذات الأنظمة المختلفة وتعزيزها في الحياة الدولية ، كان لها أثر ايجابي .

٢٣٣ ــ كما أشار بارتياح الى أن وزراء حكومة بابوا غينيا الجديدة يشرفون على جميع جوانب الحياة الداخلية في البلد تقريبا ، وأن بابوا غينيا الجديدة ، كما أعلن الممثل الخاص ، تتمتع فعلا بـ ٩٩ في المائة من الاستقلال .

٢٣٤ ــ وقال الممثل ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، تنفيذا لسياسته الأساسية التي تقضي بدعم كفاح الشعوب من أجل تحررها القومي والاجتماعي ، كان ومايزال يؤيد حصول سكان بابوا غينيا الجديدة سريعا على حقهم غير القابل للتصرف في الحكم الذاتي والاستقلال السياسي والاقتصادي . وهو يود أن يؤكد ضرورة ضمان كون الاستقلال سياسيا واقتصاديا في آن واحد ، وتنفيذه كاملا في جميع الميادين .

٢٣٥ ــ وأكد لشعب بابوا غينيا الجديدة أنه يمكنه الاعتماد على دعم الاتحاد السوفياتي ، تمشيا مع سياسته الدائمة في دعم جميع البلدان والشعوب التي تسعى الى الحصول على حقوقها المشروعة .

٢٣٦ ــ وقال ممثل الاتحاد السوفياتي أنه يعتقد بوجوب بذل كل الجهود الممكنة لضمان دخول بابوا غينيا الجديدة في عضوية الأسرة الدولية لكي تحتل مكانها الشرعي بين أعضاء الأمم المتحدة . وان الاتحاد السوفياتي على استعداد لمساندة أية جهود من شأنها تحسين التعاون لمصلحة تعزيز السلم والأمن في العالم ، ورفاهية جميع الشعوب ، وخاصة شعب بابوا غينيا الجديدة ، بجميع الوسائل المتوفرة لديه . وهو يشيد بالسلطة القائمة بالادارة التي بذلت جهودها من أجل المساهمة في تحقيق هذا الغرض .

انهاء اتفاق الوصاية

٢٣٧ ــ قالت ممثلة الولايات المتحدة أنها ترى أن طلب الممثل الخاص بشأن مرونة تحديد موعد الاستقلال طلب معقول في ضوء الظروف الراهنة . ويجب على مجلس الوصاية قبول هذا الطلب لأن دور المجلس هو تسهيل انتقال الأقاليم المشمولة بنظام الوصاية الدولية الى الحكم الذاتي الكامل .

Digitized by UNOG Library

٢٣٨ — وقال ممثل المملكة المتحدة ان وفده يتعاطف مع الرغبة الطبيعية لحكومة بابوا غينيا الجديدة في عدم تأخير موعد الاستقلال أكثر مما هو ضرورى ، وأحاط علما بوجهة نظر الممثل الخاص بوجوب امكانية الانتقال الى الاستقلال بين شهرى كانون الثاني /يناير وأيلول /سبتمبر ١٩٧٥ . وفي الوقت نفسه أحاط علما بأن حكومة استراليا أقرت بأنها تحتفظ بالمسؤولية النهائية بالنسبة للسلم والأمن في بابوا غينيا الجديدة وبالنسبة لتقدم الاقليم بيسر نحو الاستقلال .

٢٣٩ — وفيا يتعلق باجراءات انهاء اتفاق الوصاية على اقليم غينيا الجديدة التي اقترحها الممثل الخاص ، فقد صرح ممثل فرنسا بأنه ليس لدى وفده أى اعتراض على مثل هذه الاجراءات ، لأنها تسمح لبابوا غينيا الجديدة بأن تصبح ذات شخصية دولية كاملة وافية بصورة أسرع .

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИИЕННЫХ НАЦИИ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

Price: $U.S. 1.50
(or equivalent in other currencies)

38271 - February 1975 - 500

GA/XXIX, Suppl. 4

Digitized by UNOG Library